وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم العلوم الإنسانية

تخصص تسيير ومعالجة المعلومات

مذكرة ماستر تحت عنوان

أي دور للأرشيف في حماية الموروث المحلي

دراسة ميدانية بالأرشيف الولائي لولاية تبسة

نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:

- مالكيه حسين
- رزيق جمال

إشراف الدكتور:

- بودويرة الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طالبي فطيمة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
بودويرة الطاهر	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
شفرور عائشة	أستاذ محاضر –أ–	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021 / 2022

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون" صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع وعملا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله.

نتوجه بجزيل الشكر إلى:

جميع معلمينا وأساتذتنا في جميع الأطوار التعليمية وكل من كان له تأثيرا ايجابيا في مسيرتنا الدراسية، وخاصة الأستاذ المشرف "الدكتور بودويرة الطاهر" الذي لم يبخل علينا مجهوداتها المبذولة في مساعدتنا كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

شكر موصول كذلك لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد لكم منا جميعا فائق التقدير وكل الشكر.

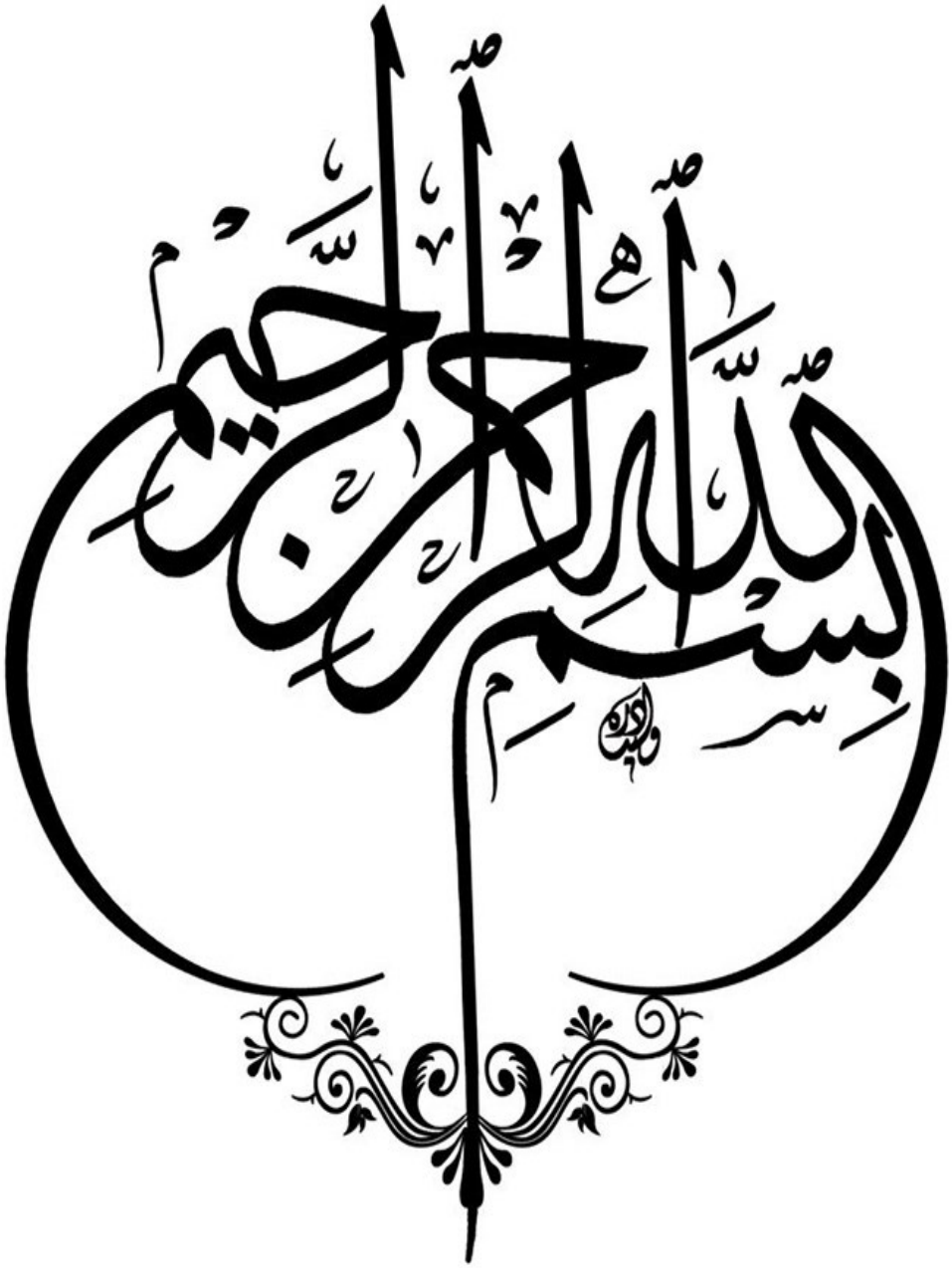
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة:	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
أولا: إشكالية	**3**
ثانيا: التساؤلات الدراسة	**4**
ثالثا: اسباب الدراسة	**4**
رابعا: أهداف الدراسة	**5**
خامسا: مفاهيم الدراسية	**6**
الفصل الثاني: الأرشيف الولائي بين الأهمية والأداف	
تمهيد	**10**
أولا: تعريف الأرشيف	**11**
ثانيا: تاريخ علم الأرشيف	**13**
ثالثا: أنواع الأرشيف	**16**
رابعا: الأعمار الثلاثة للأرشيف	**20**
خامسا: خصائص الأرشيف	**22**
سادسا: حفظ وصيانة الأرشيف	**23**
خلاصة	**27**
الفصل الثالث: الموروث المحلي	
تمهيد	**29**
أولا: تعريف الموروث المحلي	**30**
ثانيا: تقييم الأرشيف وإنتقاء الأرصدة التاريخية الدائمة	**36**
ثالثا: أهمية الموروث المحلي	**42**
رابعا: تسجيل التراث وتسمية المعالم التاريخية والمواقع الأثرية	**45**
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	**30**

أولا: إجراءات الدراسة	**30**
ثانيا: المستخدمون المعينون بمصلحة الأرشيف	**31**
ثالثا: قاعات الأرشيف	**32**
رابعا: التجهيزات	**32**
خامسا: معالجة الأرشيف	**32**
سادسا: البحث	**35**
سابعا: مجالات الدراسة	**38**
ثامنا: أدوات جمع البيانات	**38**
تاسعا: النتائج العامة للدراسة	**44**
خاتمة	**47**
قائمة المصادر والمراجع	**50**

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الأرشيف موروث ثقافي وهوية الشعوب والأمم، فهو ذاكرتها الأولى التي تعكس نجاحها و إخفاقاتها وسبل تفكيرها ونشاطاتها داخل جميع إداراتها بمختلف مستوياتها الوطنية والولائية والمحلية وبديهي أن هذه الإدارات إنما تشكل حركة المجتمع وتواكب تطوره عبر مراحل تاريخه الطويل لذلك كله، يعد الأرشيف مؤسسة بالغة الأهمية كمصدر للمعلومات ووسيلة للمعلومات ووسيلة رئيسة البحوث والدراسات التنموية والعلمية والتاريخية والاجتماعية والثقافية و تعتبر الوثائق الأرشيفية أهم مصادر المعرفة وشاهد على التاريخ والسمة الحضارية للشعوب فهي ذاكرة الأمة والتي تمثل وديعة للأجيال الحاضرة إلى الأجيال اللاحقة، حيث يستمد الباحثون والمؤرخين منها مصادرهم التي يعتمدون عليها في دراساتهم وأبحاثهم كما تمدهم بالحقائق والمعلومات الثرية والمتنوعة مما يجعلها المرجع الأساس للبحث العلمي، ونظرا لأهمية الوثائق والأرشيف بصفة عامة بدأت المعالجة والاهتمام بالوثائق والحرص على جمعها ولاختزانها وفهرستها وصيانتها وتصنيفها ووضع قوانين وتشريعات وتتم معالجة الوثائق وتنظيمها إتاحها ضمان سهولة استرجاعها وتلبية حاجيات المستفدين والإطلاع على الوثائق و لهم سواء بالنسبة للمصالح الدافعة أو بالنسبة للباحثين والموظفين أصحاب الملفات والحقوق ويعتبر الإطلاع هو الهدف الرئيسي من وراء معالجة الأرشيف إتاحة الوثائق الأرشيفية تحت تصرف المستفيد وذلك لتحسين صورة المؤسسة ومراكز الأرشيفية وكذا تطوير البحث العلمي وتسهيل عملية البحث والاسترجاع ولا تتم هذه العملية إلا إذا استكملت المعالجة المادية والفكرية للأرصدة ووضعت وسائل مخصصة تربط المستفيد والباحث بالرصيد وهذه الوسائل تسمى بوسائل البحث، وتكمل أهمية وسائل البحث في تسهيل على الأرشيفي مهمة استرجاع وكذا الحفظ فهي وسائل دقيقة ومنظمة وتختلف هذه الوسائل بين وسائل خاص بتلبية طلبات الجهات دافعة واسترجاع نوع معين من الوثائق والاطلاع عليها وبين وسائل الخاصة بالباحثين والمستفدين ومساعدتهم في الوصول إلى الأرشيف المراد دراسته.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

أولا: إشكالية:

إن تحقيق التنمية الشاملة يدفع بالمجتمعات نحو النهوض والنمو في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كلها ووفق استراتيجية منظمة أساسها العلم والتطور التكنولوجي ومحركها الادارة الرشيدة والتفتح على كل ما يستجد في العالم في اطار البحث اعلمي و أنماط التسيير الاداري.

وبإعتبار أن الدولة هي مجموعة المؤسسات المكونة لها فإنها تتأثر بأي تقدم تحرزه في مجال نشاطها أو أي اخفاق على مستوى عملها وتسييرها فضلا عن كونها الاجهزة الادارية لتنفيذ سياستها العامة وخططها المستقبلية من خلال مجموعة من الوظائف والأعمال توجه بالدرجة الأولى لتلبية احتياجات الجمهور والمواطنين وتعمل المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة وفق تنظيم إداري يقضي بتقسيم المهام وتوزيعها على مجموعة من الهياكل من مكاتب ومصالح التي تشترك فيما بينها لخدمة أهاف المؤسسة بشكل خاص والمجتمع عموما وينجم عن نشاط هذه المؤسسات مجموعة من الوثائق التي تستمر في التراكم على مكاتب الموظفين وبالتالي دعت الضرورة إلى إحالة البعض منها والأقل استخداما إلى حالات موجودة خصيصا لحفظها والتي غالبا ما تكلف موظفا يهتم بتسييرها وتنظيمها حتى يسهل عملية استرجاع المعلومات عند الطلب الاستفادة منها في تطوير المؤسسة وضمان السير العادي للعمل إلا أنه أحيانا يغيب هذا الهيكل المخصص للأرشيف ضمن الهيكل العام للمؤسسة كما أن تعيين أرشيفي متخصص يقوم على تسيير الأرشيف بالمؤسسة يعتبر اجراء حديثا بالنسبة لبعض المديريات والمؤسسات وذلك جاء وفق ما حرصت عليه مؤخرا حيث لا يخفى على الجميع أن النزاع القائم في الأرشيف حول اختيار الارصدة التي ستمثل لنا الذاكرة والتراث انتشر بشكل زائد وملحوظ ان لم تقل بلغ حد الخطورة وعلى المسؤولين التدخل لانقاذ الوضع، كما على مؤسسات الدولة المعنية وضع سياسة وطنية من أجل التكفل بتجميع حفظ اقتناء وتقييم الارصدة والوثائق بمختلف أشكالها لاسيما التاريخية منها مهما كان حاملها المادي، تاريخها ومحل انتاجها أو موقعها مديرية العامة للأرشيف الوطني.

كما استدعت المرحلة الراهنة إعادة النظر في مكانة التراث الأرشيفي بسبب تفاقم المشاكل المترتبة عن التسيير المحلي لمراكز ومصالح الأرشيف إضافة إلى التخوف من الاتلاف العشوائي للوثائق التي من الممكن أن تضيع أو يتم اقصائها وفي محاولة لجرف تراث وذاكرة البلاد خير مثال على ذلك ممارسات

الاستعمارية إبان الاحتلال، الذي يملك اليوم جزء الكبير من أرشيفينا، مما يستدعي التكفل بالأرصدة النهائية التاريخية، تكوينها وتقييمها.

- انطلاقا من كل هذا واستنادا على ما سبق وهي محاولة لفهم الظروف التنظيمية المحيطة بمجال الأرشيف مع ضرورة التحديث الجدي في وسائل المعالجة الأرشيفية نطرح التساؤل التالي: على أي أساس يتم تقييم وفرز الأرشيف ؟

ثانيا: التساؤلات الدراسة:

هل الأرشيف الولائي لولاية تبسة يهتم بجمع الموروث المحلي التبسي ؟

هل يجد الموروث المحلي التبسي صعوبات في حفظ وجمع أرشيف الولاية؟

فرضيات الدراسة:

يهتم الموروث المحلي التبسي بجمع الارشيف الولائي لولاية تبسة.

يعد الموروث المحلي التبسي صعوبات في حفظ وجمع أرشيف الولاية.

ثالثا: اسباب الدراسة

الأسباب الذاتية:

- ✓ السبب الأول يمكن اعتباره موضوعي أما الثاني فيمكن القول أنه ذاتي ويرجع إلى المدرسة في قطاع الأرشيف لأكثر من عشرية كاملة حيث يصعب اختيار موضوع بحث مغاير أو بعيد عن إطار النشاط رغم أن هذا يمكن أن يظهر بعيدا عن الموضوعية إلا أنه يبقى سببا في اختيار البحث.
- ✓ لكي نكون أكثر موضوعية نقول أن التراث الأرشيفي لولاية تبسة الذي تأثر كثيرا بالتحويلات إلى الخارج لا مبالاة المسؤولين في بعض الأحيان وبعض القطاعات.
- ✓ الميل الشخصي لمجال الأرشيف واقترانه بالتخصص والحاجة إلى الإطلاع أكثر والبحث الميداني.

- ✓ كذلك بسبب التخصص العلمي في الادارة العلمية ما كان سببا في محاولة فهم وتطبيق مبادئ الادارة العلمية في مجال الارشيف لاسيما أن البعض الاخر من المتخرجين سيعلمون كمحافظين للمكتبات بينما البعض الاخر كمحافظين للأرشيف وذلك تزامنا مع إنشاء مراكز الارشيف الولائية.
- ✓ ملاحظة نقص اهتمام بعض المؤسسات بأرشيفها بالمقارنة مع المرافق الاخرى داخل المؤسسة.

أسباب موضوعية:

– توجيه كل الدراسات والبحوث إلى المكتبات ومراكز المعلومات وكيفية تنظيمها واستخدام النظم الالية واهمال مجال الارشيف و إذا عالجته فهي بعيدة تماما على الواقع أو تعالج عناصر محدودة جدا لجوانب الأرشيف.

– احتياجات مديريات ومصالح ولاية تبسة لاسترجاع الوثائق وخاصة مع انشاء مصلحة جديدة للأرشيف أين تتوفر فيها جميع الامكانيات المادية والبشرية.

– الأهمية الكبيرة للأرشيف باعتباره مصدرا أساسيا لدراسة تاريخ الشعوب ووسيلة أساسية في إعطاء الفعالية محدودة جدا لجوانب الأرشيف.

رابعا: أهداف الدراسة

– التعرف أكثر على القوانين والتشريعات التي تتعلق بالمجال الأرشيف وتحديد الطرق ووسائل بناء مجموعاتها وتنميتها.

– تحسين وضعية أرشيف بولاية تبسة، و إعادة هيكلته في مراكز أرشيف محلي وهذا من تنظيم ومعالجة واسترجاع الوثائق.

– الوقوف على نقاائص الطرق التقليدية وأخطائها والاستفادة من التقنيات على نقائص المتطورة في تنظيم ومعالجة استرجاع الوثائق.

– التعرف على دور الشبكة المحلية لولاية تبسة في نجاح المشروع إنشاء شبكة وثائقية من أجل خدمة مديريات ومصالح الولاية.

أهمية الدراسة:

– أن نجاح العمل الإداري و بالأخص في مجال تنظيم وتسيير الأرشيف في الواقع يتوقف على طبيعة العمل ونوعية الأساليب التي تسلكها المؤسسات لتحقيق أهدافها والمحافظة عليها ومن بين الخصائص التي تتميز بها المؤسسات العصرية والتي تعطيها القوة والحيوية ما يلي :

– التسلسل الإداري في المؤسسات والادارات في الحقيقة هو عبارة عن تنسيق محكم للعمل وتوزيع مدروس ومخطط لتقاسم السلطات والمسؤوليات وتنفيذ العمليات وتفويض السلطات ومن خلال هذا يجب بروز مصلحة الأرشيف.

– إظهار مدى أهمية أرشيف المؤسسات سواء هذا عن طريق القيمة الاثباتية و القيمة المعلوماتية أب للبحث التاريخي المؤسساتي.

ونحن نتطرق إلى التراث وتطوره ومفهومه من ضمن علوم المعلومات تعمل على الحفاظ على الأرشيف والتراث المحلي وعلى نقل المعلومات من جيل إلى أخر .

تثمين الأرشيف والتراث الذي يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

خامسا: مفاهيم الدراسية

- **الأرشيف:**

هو مجموعة من الوثائق أو السجلات تصدرهما مؤسسة أو فرد يتم اختيارها للحفظ الدائم بسبب قيمتها الكبيرة وتكون مصدر للبحوث التاريخية أو غيرها.

ويطلق مصطلح الأرشيف على الوثائق ذات الأهمية الأرشيفية التي يجب حفظهما حفظ دائما حيث يدل في اللغة العربية على ثلاثة معاني:

– وثائق الأرشيف

– مكان حفظ وثائق الأرشيف

الأرشيف: هو كل وعاء يحتوي على معلومات ناتجة عن فعاليات الدوائر والمؤسسات والأشخاص ويتكون الأرشيف من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب، الدولة.

الجماعات المحلية، والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أثناء ممارسة نشاطها معروفة بقيمتها وفوائدها سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نقلت مؤسسة الأرشيف المختصة.

الأرشيف الولائي : يشمل الأرشيف الولائي جميع الوثائق التي تم إنتاجها نتيجة تأدية مختلف مديرية الشباب و الرياضة. . . وغيرها من القطاعات التابعة للوالية، ويحتوي على أرشيف تاريخي ذو قيمة و أهمية تعبر عن تاريخ الوالية و إرثها لاحتوائه على مختلف الوثائق التاريخية كمذكرات المجاهدين و غيرها، وكذلك لاحتوائه على مختلف الوثائق و الخرائط التي أنتجت في الحقب الاستعمارية و ما قبل الاستعمار و العديد من وثائق الحالة المدنية لشخصيات كانت إطارات داخل الوالية.

- **تعريف التراث المحلي:**

وتعرف "اليونسكو" التراث بأنه: "ميراث الماضي الذي نتمتع به في الحاضر وننقله إلى الأجيال القادمة". وتعتبر التراث الثقافي بأنه: "ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة.
الدراسات السابقة:

دراسة فراج عبد الفني : الذي تناولت موضوع الإطلاع على الأرشيف بين النظرية والتطبيق، دراسة ميدانية بمصلحة الأرشيف ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات 2010.
وقد تناولت الإشكالية التالية: ماهي الطريقة أو السبيل في التوثيق بين القوانين وبين المطالب يفتح باب الإطلاع على مصراعيه ومد الباحثين بكل المعلومات التي هم في حاجة ماسة إليها؟ وقد تناول في دراسته المحاور الآتية : شروط وحدود الإطلاع إلى جانب المشاكل التي تعرقل عملية الإطلاع إلى جانب الإطلاع على الأرشيف في بعض الدول العربية كما تناول فئات المستفدين من المعلومة الأرشيفية وحاجاتهم من المعلومة. أما دراسة الثانية فهي دراسة قاضي عبد القادر والذي تناول موضوع البحث

العلمي والإطلاع على الأرشيف، دراسة ميدانية بأرشيف ولاية وهران، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير علم المكتبات2005. وقد تناول إشكالية التالية : الإطلاع في الجزائر وطرح التساؤل التالي:

هل يستعمل الباحثون وثائق الأرشيف في معالجة بحوثهم العلمية ويعتبرونها مرجعا ضروريا لايمكن الاستغناء عنه في التزويد بالمعلومات؟ وهل تقوم مصالح الأرشيف بإتاحة الوثائق للباحثين وتوفير شروط الإطلاع عليها؟ كما تناول في دراسته مجموعة محاور كبرى وهي: وسائل البحث الموجهة للباحثين وكذا أصحاب الإطلاع العلمي وكذا الإداري.

صعوبات البحث: قلة المصادر التي تعالج هذه المواضيع بشكل عام وغيابها عن مكتبتنا بشكل خاص مشكلة المصطلحات العلمية في مجال الأرشيف والتي لم تعرف طريقتها إلى التوحيد.

عدم وجود إحصاءات أو بيانات خاصة بالإطلاع في مصلحة الأرشيف وذلك لأن المصلحة لم تكلف نفسها معاناة تقويم هذه العمليات.

صعوبة جمع المصادر والتنقل من مكان الدراسة إلى جامعات أخرى.

صعوبة في البحث الميداني بحيث أن كل المبحوثين كانوا يصرون على تقديم إجابة واحدة وفي بعض الأحيان يجبروننا على معرفة إجابة رئيسة المصلحة.

وبالرغم من هذه الصعوبات فقد حاولنا قدر الإمكان بادلين أقصى جهد ممكن في سبيل تغطيها.

الفصل الثاني:

الأرشيف الولائي بين الأهمية والأهداف

تمهيد :

إن المجتمعات الإنسانية لا تحيا فقط في الحاضر وإنما يهمها معرفة من أين انحدرت لتستطيع أن تبني وجهتها في المستقبل هذه الشهادة للمؤرخ الفرنسي" Thierry Augustin فالوثائق التي يراها البعض شهادات على حقب زمنية مضت وفقدت أهميتها هي في الواقع ذاكرة الامم وإرثها الثقافي، مما سبق ذكره تبين لنا أن الارشيف يعتبر الدعامة الأساسية و الركن الشديد الذي يقصد عند الحاجة من أجل إستخدامه في مختلف أغراض التسيير و إلاجراءات إلادارية، حيث يعتبر حافظا للذاكرة الجماعية إضافة إلى أنه مصدر هام بالنسبة للدراسات و البحوث العلمية، كما تم إحداث قوانين و مراسيم تحكم و تضبط سير العمليات.

أولا: تعريف الأرشيف

يعتبر الأرشيف من أهم مصادر المعلومات، لهذا فقد حاول العديد من الخبراء والعلماء في

مجال الأرشيف إعطاء مجموعة من المفاهيم، يمكن ذكرها فيما يلي:

– عرف معجم أكسفورد الأنجليزي كلمة " أرشيف " بكونها ذلك المكان المادي الذي تحفظفيه الوثائق والمستندات التاريخية، كما يمكن أن تطلق على الهيئة المكلفة بعمليات الإشرافعلى المواد المحفوظة كذلك. [1]

–كما قام المعجم البنهاوي في مصطلحات المكتبات والمعلومات بتعريف الأرشيف بكونه

عبارة عن مجموعة منظمة من السجلات، والملفات التي تخص أو تتعلق بإحدى المنظمات،أو المؤسسات، أو الهيئات[2].

–الأرشيف هو عبارة عن المواد التي تحفظ لضرورة الرجوع إليها، وتكون في شكل أوراق مجمعة، لذلك فالأرشيف هو مجموعة الوثائق التي تنتج عن نشاط إداري من خلال عمليات تبادل المعلومات، والإجراءات نتيجة لآداء جميع الأمور الإدارية، والمالية، والفنية فعرف الأرشيف بأنه كل الوثائق، والأوراق " CharlSamaran "، أما شارل سامران المكتوبة الناتجة عن أي نشاط جماعي كان أو فردي، ويشترط في ذلك ضرورة تنظيم هذه الوثائق بغرض تسهيل عملية الوصول إليها كلما أقتضت الضرورة، بالإضافة إلى حفظها داخل منظمة واحدة[3].

---

[1]علي ميلاد، سلوي. الأرشيف ماهيته وإدارته. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976، ص120

[2]شعبان عبد العزيز خليفة. المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 1999 . ص. 99

[3]عليوة محمد، عودة. إدارة وتوثيق المعلومات الأرشفية جوانبها النظرية والتطبيقية والعملية. عمان: دار زهران، 2001، ص 15.

والملاحظ في هذا التعريف مقارنة بالتعاريف السابقة، أنه يحتوي على عنصر مهم جدا،والمتمثل على وجه الخصوص في عامل التنظيم، حيث في حالة فقدانه يجعل من عمليةاسترجاع الوثائق أمرا مستحيلا وصعبا.

أما من حيث التعاريف العلمية للأرشيف فكلها تتفق فيما بينها حول مفهوم الأرشيف من خلال إعطاء معنى له، فهو عبارة عن مجموعة الوثائق المنتجة عن نشاطات الأفراد، والإدارات، وتحفظ بهدف الرجوع إليها نظرا لقيمتها، ولعل أهم التعاريف الواردة في هذا المجال ما يلي:

تعريفHilary Jinkinson : يعرف المجموعات الأرشيفية على أنها الوثائق التي :

- أنشئت أثناء تأدية أي عمل من الأعمال وكانت جزء منه، لذلك فهي تحفظ للرجوع إليها، وهي لا تكون فقط حكومية بل قد تكون أيضا وثائق خاصة بالجمعيات، والأشخاص،والهيئات الأخرى غير الحكومية. [1]

تعريفyuginoيعرف الأرشيف بأنه التجمع الذي يكون منظم للوثائق الناتجة عن :

- فعالية، ونشاط الدوائر، والمؤسسات، والأشخاص، والتي تقرر حفظها نظرا للأهمية التي تتضمنها سواء من الناحية السياسية، أو القانونية لتلك الدوائر أو للأشخاص. [2]
- الأرشيف هو مجموعة الوثائق التي تتضمن الأوراق، والكتب، والخرائط، والتسجيلات السمعية البصرية، والمواد المليزرة الأخرى، التي نشأت، أو التي وردت فيما يتعلق بتطبيق القوانين، أو المعاملات التجارية، أو المعاملات العامة، والتي رؤي الإبقاء عليها لقيمتها المستمرة، فهذه الوثائق تعتبر تاريخية وغير جارية، أنتهت عملية استخدامها من طرفا لإدارات المنتجة لها، لكن تقرر الإبقاء عليها لما لها من أهمية تاريخية، كما يجب أن تجمع في مكان واحد وفقا لأنظمة معينة لتيسير عملية البحث التاريخي فيها.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مفهوم كلمة الأرشيف، فهو مجموع الوثائق مهما كان حاملها، وتاريخها، وشكلها، التي انتجتها، أو استلمتها، أي هيئة، أو منظمة، مادية أو معنوية، عامة أو خاصة أثناء تأدية لنشاطاتها المسندة إليها، كما يشترط أن تكون منظمة بهدف الرجوع إليها بسهولة.

---

[1] قبيسي، محمد. علم التوثيق والتقنية الحديثة. ط. . 2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991 . ص. 34

[2] سيد، حسب الله. الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، مج: 1، 2001، ص ص 189-190.

كما تتميز هذه الوثائق بكونها مرت بدورة حياة معينة (الأعمار الثلاثة للأرشيف)،صحبها تقييم لهذه الوثائق من أجل تحديد أهميتها الإدارية والعلمية في كل مرحلة، كما أنهذه الوثائق المنظمة يجب ان تحفظ في مكان يحدده القانون، ويحدد أيضا طريقة تجميعها، ومعالجتها، وتبليغها لطالبيها، وتتصف هذه الوثائق بتجمعها الطبيعي، وشموليتها، وانفرادها، ووجود روابط هيكلية فيما بينها. [1]

ثانيا: تاريخ علم الأرشيف

يقصد بعلم الأرشيف ذلك العلم الذي يدرس على مستوى النظرية والتطبيق طبيعة وخصائص الوثائق الأرشيفية والمستندات، وحركة إنتاجها، واقتناءها، وتنظيمها، وتيسير الإفادة منها.

فمن المعروف أن ممارسة العمل الأرشيفي قد سبق بقرون عديدة تنظير وتأطير، وهذا العمل شأنه شأن في ذلك كل المهن التي تنطوي على شقين أحدهما نظري فلسفي، والثاني تطبيقي عملي، بحيث يمارس العمل أولا ثم بعد قرون عديدة ينظر ويؤطر.

وظهر علم الأرشيف كنتيجة للتطور الذي عرفه هذا المصطلح عبر مختلف المراحل التاريخية، حيث نجد أن الإنسان ومنذ أوائل العصور استخدم عدة وسائل مختلفة للإتصال(أهمها استعمال النار وغيرها من الطرق المناسبة لتوصيل أفكاره.

ثم بعد ذلك عرف الإنسان وسائل أخرى أكثر فعالية أهمها ظهور الكتابة حيث استعملها لتدوين أفكاره، وفي مختلف تبادلاته التجارية، وأنشطته السياسية والإقتصادية، ولما عجزت ذاكرته عن تخزين كل هذا الكم الهائل من المعلومات، اتجه إلى تدوينها على وسائط خارجية، هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في ظهور الأرشيف الذي جاء عفوية للكتابة. [2]

فارتبط بذلك الأرشيف بالكتابة، والدليل على ذلك ما أثبتته احداث العصور المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتطور حركة التدوين في جميع الميادين، مما نتج عن هذا وثائق كثيرة، يمكن إعادة استعمالها على فترات

---

[1]بوقفة، نادية. تقييم فعالية مصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة في تلبية حاجيات المستفيدين الجامعيين من خدماتها. رسالة ماجستير جامعة قسنطينة: قسم علم المكتبات، 2001، ص 8

[2]الخولي، جمال. الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص ص 26 27.

لاحقة، مما يستدعي ضرورة حفظها والإعتناء بها. فمن خلال ما سبق فقد أثبت المؤرخون أن البدايات الأولى للأرشيف صاحبت الخطوات الأولى للتدوين عند الإنسان، ولعل أهم الوسائط التي استخدمها في تخزين المعلومات الحجارة، جدران الكهوف، المغارات، الألواح الطينية، هذه الأخيرة ضمت كل الشؤون الاقتصادية والإجتماعية،. . وغيره وبدأت دور الوثائق (الأرشيفات) جزءاً متصلاً بالمكتبات، تحفظ فيه الوثائق المتنوعة، فقد ترك لنا آشور بنيبال أرشيفات نينوى، وخّلف المصريون القدماء أرشيفات تل العمارنة، ووجدت أرشيفات للقوانين في معابد اليونان في ديلوسودل فى. وأرشيف لشريعة حمورابي في بلاد ما بين النهرين.

كما حفظ أباطرة الرومان قراراتهم في معابدهم وقصورهم، كذلك كان لسادة الإقطاع في العصور الوسطى أرشيفاتهم الخاصة المنفصلة عن الأرشيف الخاص بالملك، وهي دور لحفظ المستندات والحجج التي تثبت حقوق كل واحد منهم وامتيازاته، ولا يقربها عامة الناس، وقد ورثت أوربا عن هذه العصور كثيراً من الوثائق الكنسية(التي بقيت بعيدة عن النهب والحروب وتقلبات الأحداث[1].

كما وحدت الأرشيفات الفرنسية التي بلغت قبل الثورة (405) مركزا، وأسس مركزالأرشيف القومي، واتسعت مهمات دور الوثائق، وبرزت أهميتها التاريخية والعلمية، فلمتعد مستودعاً للحجج القضائية فحسب، بل أصبحت مركزاً للدراسات التاريخية والبحوث

العلمية، وأصبحت الوثائق المحفوظة فيها مادة للبحوث والكتب. وهكذا تحولت مهمة دور الوثائق في العصر الحديث من مجرد حفظ الحجج القضائية، والمستندات الإقطاعية إلى العناية بالتاريخ الوطني، وتجميع أدوات البحث التي تساعد على رفع مستوى البحوث التاريخية.

كما أهتمت الثورة بممتلكات الكنائس والقصور، وجعلتها ملك للدولة كحافظ لتراث الفكري، وأحد مصادر التاريخ، مع إسناد إدارتها وتنظيمها للمتخصصين في الأرشيف،

---

[1]أنور عبد القادر عبد العزيز الرشيد. التوثيق: المنهجيات والنظم في علم تحليل الوثائق. (على الخط)،

http: //www. informatic. gov. sa/module. phphaewark. arti. htm اطلع ليه بتاريخ 2022/04/02.

إضافة إلى أنها جعلت حرية الإطلاع من حق الناس، بمعنى أن دور الأرشيف أصبحت تحتل مركز مهما لإنجاز البحوث سواء في التاريخ الوطني، أو في البحوث الخاصة بالعلوم الإنسانية.

ففي عصر النهضة بدأت عملية حفظ الوثائق تشهد نوعا من الإهتمام مما جعل وضعية الأرشيف تتحسن، وهذا نظرا لبروز دورها في البحث العلمي والتاريخي، كما شهد مفهوم الأرشيف في هذه الحقبة الزمنية اهتماما خاص به.

أما عن تطور الأرشيف عند العرب، فرغم أقدمية العرب بالنظم الحكومية وانشاءهم الدواوين، إلا من سمات هذا المجتمع العربي عدم اهتمامهم بالأرشيف، ولا المحافظة على الوثائق المدونة، مما ساهم بشكل كبير في ضياعها، على اعتبار أن العرب في تلك المرحلة كانوا يعتمدون على النقل الشفوي، فأغلب الوثائق التي وصلت تم نقلها عن طريق الحفظ عن ظهر القلب والتلقين، وبقيت عملية الإهتمام منحصرة في طريقة الحفظ حتى عصر الإسلام، وبالتحديد عند بداية الدعوى أين دونت الوثائق، كما حظي الأرشيف بإهتمام أكبر، وأصبح العرب من أوائل المهتمين بالوثائق[1].

ولعل أهم هذه الشواهد هي الإعتناء بتدوين القرآن الكريم والحديث الشريف، ورسائل الرسول صلى الله عيه وسلم إلى ملوك عصره وخلفائه الراشدين ووصاياهم، ومراسلاته ملولاتهم وعمالهم، وما وضعوه لتنظيم القضاء والحكم. بعدها أمتد الإهتمام في عهد كل من الخلافة الأموية، والعباسية على نطاق واسع شاملا بذلك بكل جزئياته الحضارية والثقافية، قضايا الحكم، الإدارة على العموم.

لكن نتيجة لما تعرضت له البلدان العربية فيما بعد خاصة الحروب في القرن الثامن عشر، وتعرضها للإستعمار أين أبعدت الوثائق كل البعد عن مستوى التفكير، حيث كان مصيره االتلف، إما عن طريق الحرق أو نتيجة العوامل الطبيعية، أو نقلها إلى البلدان الأوربية بهدفإثراء خزائن مكتباتهم، ودور أرشيفيهم، واستغلالها في دراساتهم وبحوثهم.

[1] التميمي، عبد الجليل. أعمال ندوة خبراء العرب. تونس: المعهد الوطني للتوثيق، 1984 . ص. 35

وعند التخلص من هيمنة الإستعمار سارعت كل دولة من الدول العربية إلى محاولة تأميم وثائقها، وهذا عن طريق تجميعها، وتنظيمها، واسترجاع ما أخذ منها بالقوة من جهة، أو تصويرها ونسخها على الأقل من جهة ثانية، فكل هذه المحاولات كانت بمثابة البدايات الأولى للإهتمام بالأرشيف.

ثالثا: أنواع الأرشيف

الأرشيف حسب شكل الوعاء:

عرفت الأساليب والوسائل التي عرفها الإنسان في حفظ المعلومات، وتدوين أفكاره عدة تطورات عبر مختلف الحقب الزمنية، إنطلاقا من الألواح الطينية، لفائف البردي، ثم الورق بعد ذلك، ولعل أهم هذه التطورات إختراع الطباعة، مما نجم عنه تراكم كبير للإنتاج الفكري والثقافي.

ومع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين الذي عرف ظهور النهضة الصناعية والتكنولوجية، وما صحبها من إكتشافات إختراعات ساهمت بشكل كبير في ظهور أشكال ووسائط أخرى أكثر فعالية من حيث تخزين، ومعالجة، واسترجاع للمعلومات، وأهم هذه الأشكال ما يلي:

أ- المخطوطات:

إن كلمة مخطوطة مشتقة لغة من الفعل خط يخط، أي كتب أو صور اللفظ بحروف هجائية. [1]

– أنه كتاب يخط لتمييزه عن الخطاب، أو الأرقة، أو أي وثيقة أخرى كتبت بخط اليد خاصة تلك الكتب التي كتبت قبل عصر الطباعة. [2]

– المخطوط هو المكتوب باليد في أي نوع من أنواع الأدب سواء كان على ورق

(أو على أية مادة أخرى كالجلود والألواح الطينية القديمة والحجارة وغيرها. [3]

---

[1]محمد، الشامي. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ، 1988 . . ص. 704

[2]عامر إبراهيم، قندليجي. مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الإنترنت. عمان : دار الفكر، 2000 . ص. . 44

[3]عمر، أحمد. أساسيات علم المكتبات والمعلومات. عمان: دار الشروق، 1997 . ص. 74

– إن المخطوطات ذلك النوع من الكتب التي كتبت بخط اليد لعدم وجود الطباعة وقت تأليفها، وتمثل المخطوطات مصادر أولية للمعلومات، موثقة وتخص دراسة موضوعات متعددة، ويعتمد عدد من الباحثين بشكل كلي أو جزئي على المعلومات الواردة في المخطوطات. [1]

ب- الخرائط:

عرف الإنسان الرسومات، والنقوش قبل ظهور الكتابة منذ آلاف السنين، حيث أعتمد في تصوير أفكاره، وتمثيلها على جدران الكهوف والمغارات، وبعد إختراع الكتابة قام بنقشها ورسمها على الألواح الطينية، والجلود، وورق البردي.

وقد شهدت الخرائط عدة تطورات خاصة بعد إختراع الكتابة، حيث أصبحت تستعمل تقنيات أكثر دقة جعلها تكتسب قيمة كبيرة، ومصدرا أساسيا للبحث العلمي، إضافة إلى وسيلة أساسية لإنجاز الدراسات التاريخية، ويمكن تعريف الخرائط بكونها:

– أن الخرائط تعتبر جزء مهم في حياة الإنسان يتعامل معها، ويستخدمها بكفاءة عالية حيثتساعده على حل الكثير من المشكلات، وتفسير العديد من الظواهر.

– تتضمن كميات هائلة من المعلومات عن العالم، فهي لغة مختصرة وتنقل معلومات كثيرة وبشكل واضح أكثر من أية وسيلة تعليمية أخرى.

– الخريطة تعتبر مصدراً مهماً من مصادر الحصول على المعرفة، ومن أهم المصادر التعليمية المستخدمة في تدريس مختلف المواد الاجتماعية بصفة عامة، ومادة الجغرافيا بصفة خاصة، لأنها تساعد في فهم الظواهر الطبيعية والبشرية، وتعمل بذلك على تحقيق الأهداف التعليمية التي لا تستطيع وسائل أو مصادر أخرى تحقيقها، لذا فإن إتقان مهارة قراءة الخرائط، وتفسيرها تعتبر من الكفايات الأساسية للمواد الإجتماعية[2]

---

[1] محمد، الشويفات. الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة. مج. 1999، 22 . ص. 2002

[2] الخرائط الجغرافية وأهمية استخدامها في التدريس. (على الخط) http: //www. almualem. net/maga/maps. html اطلع عليه بتاريخ 2022/04/12.

ج- الوثائق المطبوعة:

يقصد بالوثائق المطبوعة تلك الوثائق التي أنجزت عن طريق استخدام مختلف آلات الطبع، أو عن طريق الحاسوب مثل الوثائق الإدارية، وأصبحت الوثائق المطبوعة مع مرور الوقت مصدرا أساسيا من المصادر التاريخية يعتمد عليها الباحثون، والمؤرخون في دراسة الحضارات التي عرفها الإنسان عبر الفترات الزمنية المختلفة[1].

ويشمل تعريف الوثائق جميع النصوص، والموضوعات المنقوشة، والمكتوبة التي دونت لأهداف متنوعة، ولم يكن تدوينها أصلاً بغرض نشرها، كما تضم الوثائق المطبوعة نوعي رسمي، ويشتمل على: معاهدات وقوانين، مراسيم وفرمانات، وغيرها مما يتصل بشؤون الحكم، وخاص، ويشتمل على: سجلات وعقود وخطابات وغير ذلك. ولا تقل الوثائق الخاصة في قيمتها وأهميتها عن الوثائق الرسمية، إذ تلقي الضوء على أحوال مجتمعها، والعلاقة بين أفراده وبينهم، وبين السلطات الحاكمة، وغير ذلك من الأمور، ويزيد من قيمتها أنها تصل إلينا مكتوبة بخط أفراد من الشعب دون تزويق أو تحريف[2].

د- الوثائق السمعية البصرية:

الوثائق السمعية البصرية هي فئات من أوعية المعلومات غير التقليدية تقوم على تسجيل الصوت، أو الصورة المتحركة، أو كلاهما معا باحدى الطرق التكنولوجية الملائمة، وتصنع بمقاسات وسرعات متفاوتة، وتظهر في أشكال متنوعة أشهرها الشريط، والقرص، والأسطوانة، وتستخدم في أغراض البحث ومجالات الترفيه. [3]

---

[1]Association des archives francaises. Manuel d'archivistique. Paris: direction des archivesfrancaise ,1970. p. 555

[2]همشري، عمر، أحمد عليان. المصغرات الفيلمية في أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات. عمان: الرؤى العصرية، 1996 . ص. 114

[3]همشري، عمر، أحمد عليان. المصغرات الفيلمية في أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 120.

كما تعتبر الوسائل السمعية البصرية من نواتج تكنولوجيا المعلومات، وخاصة في مجالال تصوير والتسجيل، مما ساهم في تنوع أوعية الأرشيف، وتعتمد على الصوت والصورة أو عليهما معا. فالأولى تعتمد على السمع مثل التسجيلات الصوتية على الأشرطة والأسطوانات، أما البصرية فهي تعتمد على حاسة البصر في التعرف على المعلومات مثلا لأفلام الثابتة والمتحركة.

ه- المصغرات الفيليمية:

المصغرات الفيلمية عبارة عن أسلوب تعامل تقني حديث مع مصادر المعلومات، يعتمدعلى تسجيل العديد من مصادر المعلومات على أفلام خاصة بمساحة صغيرة جداً وحفظها فيأماكن صغيرة، واسترجاعها بسرعة عند الضرورة، ويمكن خزنها من خلال هذه المصغرات الفيلمية التي تستند أساساً إلى إمكانية تصوير النسخ الأصلية من الوثائق على أفلام مصغرةوإرجاعها إلى حجمها الطبيعي، أو تصغيرها، أو تكبيرها[1].

والمصغرات الفيلمية، مصطلح جاء من الكلمة اللاتينية وتعني الأشكال الصغيرة، ويطلق المصطلح على كل أشكال التسجيل أو النسخ المصغر، وهي من المواد والوسائط البصريةالتي تستنسخ عليها الكتب، والدوريات، والوثائق المختلفة بصورة مصغرة جداً، بحيث لايمكن قراءتها في حجمها المصغر وبالعين المجردة، وبالتالي إعادتها إلى حجمها واستنساخصورة ورقية عنها إلا بوساطة أجهزة القراءة. لذلك تمثل المصغرات أو الأشكال المصغرة مصادر معلومات وثائقية مهمة للعديد منالمكتبات ومراكز المعلومات.

و- الوثيقة الإلكترونية:

تختلف بنية الوثيقة الإلكترونية اختلافاً جذرياً عن بنية الوثيقة الورقية، ذلك أن مضمونالوثيقة التقليدية يسجل على وسط ورقي في أغلب الأحيان، ويستخدم الموثق رموزاً معينةللدلالة على مضمون الوثيقة

[1]برناوي، محمد علي : المصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: عالم الكتب. مج 3، ع2، 1982 . ص 173

كالأحرف الأبجدية، والصور، ورموز أخرى، مما يسمح بقراءةالوثيقة مباشرة دون وسيط، في حين أن مضمون الوثيقة الإلكترونية يتم تسجيله برموزإلكترونية (الأرقام الثنائية). [1]

ولذلك لا يمكن قراءة الوثيقة الإلكترونية دون وسيط، ولا بد من فك ترميزها لإظهاره على شاشة الحاسوب، كي يتمكن الإنسان من قراءتها، وهذا الفرق هو أحد الفروق الجوهريةبين الشكلين الورقي والإلكتروني. [2]

ولكنه من وجهة نظر الأرشيف ليس هو الفرق الأهم، فالمشكلة الكبيرة هنا تتجلى فيالصلة بين مضمون الوثيقة ووسط التخزين، ذلك أن الوثيقة الورقية تكون مرتبطة بصورةمطلقة بوسط التخزين (الورق)، ولا يمكن لمضمونها أن يكون منفصلاً عن هذا الوسط، بينمايسجل مضمون الوثيقة الإلكترونية على وسط إلكتروني محدد (قرص صلب، أو مرن،أو قرص ضوئي، أو شريط مغناطيسي. . إلخ. .)، ولكنه غير مقيد بالوسط الذي تم تسجيلهعليه لأول مرة، فهو يستطيع أن ينتقل من أداة تخزين إلكترونية إلى أداة أخرى، وهي غالباًمن نموذج مختلف من أدوات التخزين، فعندما نسترجع السجل من الحاسوب، ونسجله علىقرص مرن، أو على قرص ضوئي يختلف وسط التخزين، وعندما تتقادم التكنولوجيا، تنقلالوثائق إلى وسط جديد ضمن قواعد معطيات جديدة ونظم تشغيل جديدة، وتتميز الوثائق الإلكترونية بكونها غير مثبتة بشكل دائم في أداة تخزين واحدة، بحيث يمكن تهجيرها ونقلها إلى وسائط أخرى حسب التطورات التكنولوجية المتلاحقة للحفاظ على المعلومات[3]

رابعا: الأعمار الثلاثة للأرشيف

شهدت أعقاب الحرب العالمية الأولى انفجارا وثائقيا تمثل في الأرشيف العسكري خاصةلما أحدثته الحرب من نشاطات، وتطورات شملت المجالات الجيوسياسية والعسكرية. وقدانتهت الدول الفاعلة في الحرب،

---

[1]علي إبراهيم، عبد اللطيف. إعداد الأرشيفي في البلاد العربية: أعمال ندوة خبراء العرب من أجل التخطيط لتطوير. الأرشيف في البلاد العربية. تونس: المعهد العالي للتوثيق،ع. 1984، ص 23.

[2]بوضياف، أحمد. الجريمة التأديبية للموظف العام في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 . ص. 46.

[3]Les documents électroniques. (En Ligne), (02/04/2022). Disponible sur :

http: //www. mapageweb. umontreal. ca/marcoux. htm

وخاصة منها أمريكا، حيث تفطنت لأهمية أرشيفهاالعسكري وضرورة حفظه، فأنشأت أول مركز لحفظ الأرشيف الوسيط.

ومع ظهور الأرشيف الوسيط بأمريكا، أصدر العالم " تشالينبيرغ" أول كتاب أظهر فيهفلسفة لحفظ الأرشيف سماها نظرية الأعمار الثلاثة. . . فقد قسم عمر الأرشيف إلى ثلاثمراحل:

- **العمر الإداري أو المرحلة الأولى:**

يعتبر الأرشيف الإداري في هذه المرحلة من أهم مصادر المعلومات لما تتسم موادهبالحداثة، ومتابعة الجديد في مجال الأرشيف، وهو حلقة هامة في تطور الوثائق، حيثيتحول إلى الأرشيف التاريخي بعد فترة زمنية محددة، والتي تبدأ منذ إنشاء المستند حيثيكون يستخدم بصفة منتظمة خلال قيام المؤسسة المنتجة لنشاطاتها اليومية، وغالبا ماتوصف المستندات في هذه المرحلة بأنها جارية أو نشطة[1].

تقدر هذه المرحلة بخمس سنوات (05) على وجه التقريب حيث تبلغ فيه الوثائق في هذاالعمر أعلى قيمة إدارية، وفيما يتعلق بخطط تنظيم الوثائق الإدارية في هذه المرحلة فتكونعلى مستوى الإدارة المنتجة لها، فتحفظ وتخزن بالقرب منها حتى يمكن الرجوع إليها،واستخدامها لأغراضها، أو أعمالها الجارية

- **العمر الوسيط أو المرحلة الثانية:**

يصبح استخدام الأرشيف في هذه المرحلة قليل، وفي تناقص مستمر، لكن تبقى إمكانيةالرجوع إلى هذه الوثائق واردة، وتوصف المستندات في هذا العمر بأنها غير جارية أو غيرنشطة، كما أنها تنقل إلى مراكز، ومقرات لحفظها بصورة مؤقتة، حتى يحين موعدمعالجتها، ويبلغ متوسط هذا العمر بخمسة وأربعون عاما (45) تقريبا، ويمكن أن تجتمع فيهذا الأرشيف الوسيط قيمتان، فالأولى القيمة الإدارية، والثانية القيمة التاريخية.

[1] الخولي، جمال. المرجع السابق. ص. 134

- **العمر التاريخي أو المرحلة الثالثة:**

يمثل الأرشيف في هذه المرحلة 5 % من مجموع الرصيد الأرشيفي، وتضم هذه المرحلةكل الوثائق التي تقرر حفظها بشكل أبدي، وهذا نظرا لأهميتها العلمية، فهي تأخذ الطابعالتاريخي والعلمي، حيث يبقى الرجوع إليها بصفة مستمرة ودائمة عبر مختلف الأزمنة، فهيغير محددة زمنيا ولكن أبدية[1].

خامسا: خصائص الأرشيف

يتكون الرصيد الأرشيفي بطريقة تلقائية، أو لا إرادية نتيجة لنشاطات الإداراتوالمؤسسات، وتكون الوثائق مرتبطة ببعضها البعض نظرا لتوحد مصدرها، لذلك فالأرشيفيتميز عن غيره من مصادر المعلومات بكونه يتمتع بعدة خصائص أهمها:

- القدم: تتمثل صفة القدم في الأرشيف بكون الوثيقة الأرشيفية تمر بثلاث مراحلأساسية، وفي كل مرحلة تكتسب قيمة معينة، حيث تتراوح بين القيمة الإدارية أو العلمية،أو التاريخية[2].
- القيمة: يتميز الأرشيف بإعتباره يحتوي على قيمة علمية وإدارية، حيث يمكناستخدامه لعدة أغراض مختلفة، كأن يمكن الإعتماد عليه في إنجاز البحوث العلمية،أو من أجل الدفاع عن حق معين أو إثباته، على خلاف الوثائق التي لا تمتلك أي قيمة فإنها لا تحفظ، بلتحذف مباشرة بعد إثبات ذلك. [3]
- التجمع الطبيعي: تتجمع الوثائق الأرشيفية دون تدخل الأرشيفي، حيث أنها تتجمع نتيجة لآداء الإدارة لنشاطاتها والمكلفة بالقيام بها، وهذا ما يجعلها تتصف بالترابط بحيث أن كلوثيقة مرتبطة بأخرى، والوثيقة وحدها لا يمكن ان تعبر عن شيء، لذلك يجب وضعها فيمكانها الصحيح أثناء تنظيمها وفرزها، وهذا حسب مبدأ إحترام الأرصدة والمصدر، مما يجعل الرصيد الأرشيفي شامل وذو معنى واضح.
- عامل التنظيم وعدم التحيز: يعتبر عنصر التنظيم من أهم العناصر، لذلك يجب أن تكونالوثائق الأرشيفية منظمة بطريقة علمية حديثة، حتى يمكن الرجوع إليها بأسهل الطرق، كماتتمتع هذه

---

[1] الخولي، جمال. المرجع السابق. ص. 56

[2] السيد، محمد إبراهيم. تنظيم الوثائق: نظم التكشيف والإختزان والإسترجاع الهجائي. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993 . ص 13.

[3] Durand-evaro,francis. Guide pratique à l'usage de l'archiviste documentaliste. Paris: voisier1999,. P. P. 13-15.

الوثائق بكونها تتمتع بعنصر النزاهة والتجرد، أي عدم التحيز بإعتبار أنها تمثل نشاطات الإدارة فهي جزء منها.

- الرصيد الأرشيفي وحيد من نوعه: يتميز الرصيد الأرشيفي عن باقي مصادرالمعلومات بكونه لا يوجد في أماكن متعددة، وفي نفس الشكل والمضمون، فهو يوجد فينسخ متعددة والتي أنتجتها الإدارة أثناء قيامها بمهامها حسب الإختصاص أو المجال الذي تنشط فيهنسخ متعددة والتي أنتجتها الإدارة أثناء قيامها بمهامها حسب الإختصاص أو المجال الذي تنشط فيه[1].
- عامل الولاية القانونية: تكتسب المجموعات الأرشيفية الأهمية من خلال عملية الحفظ،بإعتبار أن الوثائق يجب أن تحفظ في مقرات حسب ما يحدده القاون، فهو عبارة عن وحدةإدارية مسؤولة عن مهام الحفظ في كل جهاز حكومي مثل البلدية، الولاية، الوزارة. . . إلخ.

سادسا: حفظ وصيانة الأرشيف

الحفظ:

الحفظ هو عملية ترتيب، وتخزين الوثائق، بنوعياتها المتعددة بنظام يضمن سلامتها،والوصول إليها بسهولة إذا ما أريد استعمالها.

كما أن الحفظ يرتبط أساسيا بضرورة ترتيب الوثائق بأفضل الطرق بهدف استغلالها فيالوقت المناسب، فالرصيد الأرشيفي هو ميدان للإستثمار الفكري والعلمي في مختلفالمجالات، فكل وثيقة لا توضع في مكانها المناسب يمكن اعتبارها وثيقة ضائعة، كما أنفقدانها أو إتلافها يعتبر بمثابة فقدان جزء من الحقائق بدرجة يصعب علاجها في بعضالأحيان. [2]

ويمكن أن يقاس مدى نجاح هيئة، أو مؤسسة بدرجات خدمات الحفظ واسترجاع المعلوماتفي الوقت المناسب، وأثناء القيام بعملية التخطيط لوضع نظام الحفظ أو إجراء تعديلات عليه،يجب أن يوضع في الإعتبارات العناصر التالية:

- نوعيات الوثائق التي يجب حفظها.

---

[1]مؤسسة الأرشيف الوطني. همزة وصل. نشرية داخلية. الجزائر: منشورات مديرية الأرشيف الوطني، 2004 ع. 1. ص22.

[2]محمد الصالح، نابتي. مراكز الأرشيف ودورها في نشر المعلومات: الواقع الوطني. مجلة المكتبات والمعلومات. جامعة قسنطينة: قسم علم المكتبات. مج. 2، ع. 2003، 1 ص. 85

- تحديد المواد التي يحتاج العمل إلى استعمالها.
- تحديد طبيعة مواد الحفظ مع تحديد النظام المناسب لها.
- تحديد مساحة المكان، الأثاث، والتجهيزات المناسبة لعملية الحفظ، كذلك النماذجالمستخدمة مثل الفهارس، والسجلات، وغيرها.

ويمكن حفظ الوثائق بعدة طرق أهمها الإعتماد على طريقة الحفظ الأفقي الواسعة منالداخل، وتوجد فواصل بينها لمنع تداخل الوثائق المحفوظة، ويخص الأمر الوثائق ذاتالحجم الكبير. [1]

وإما أن تحفظ الوثائق رأسيا، أي بوضع الوثائق جنبا إلى جنب مع إظهار المعلومات الخاصة بها كإسم الموضوع، رقم العلبة، وغيرها من المعلومات المساعدة للوصول إلى هذهالوثائق.

أما الطريقة الأخرى فيمكن حفظ الوثائق حفظا عموديا بحيث يجب وضع الوثائق فيعلب، أو حاضنات حديدية، أو كارتونية مرتبة على الرفوف بحيث توضع جنبا إلى جنببالعرض، مع تسجيل على كعبها الظاهر المحتوى المختصر للوثائق المحفوظة بداخلها،ويعتبر هذا النوع من الحفظ الأكثر استعمالا في مراكز الأرشيف. [2]

أما فيما يخص الوسائط الأخرى للوثائق مثل الخرائط والرسومات فيتم حفظها في أدراجقليلة العمق ذات وجهات زجاجية واضحة، أما الوثائق التي تتميز بطابع السرية فتحفظ فيبإحكام حفاظا عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للأفلام والأشكال المصغرة، أين يجب حفظها فيأوعية الأفلام خالية من الحموضة، بتوفير كل شروط الحفظ والحماية من التلف، والتعريضللظروف المناخية والطبيعية.

لها باعتبارها إجراءات فنية، عملية، وتنظيمية، تهدف إلى الحفاظ على الأرشيف في ظروفجيدة، تسمح بالمحافظة عليه لأغراض إدارية، ومن ضمن مصالح الدولة ومؤسساتها، وأيضابكونه يحتوي على جزء من التراث الأرشيفي العلمي والتاريخي الذي ينص القانون علىحمايته دون تحديد ماهية هذه الحماية وإجراءاتها.

ولعل أهم الملاحظات في هذا القانون مايلي:

---

[1] أبو شريخ، شاهر ديب. دراسات في علوم المكتبات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000 . ص. ص231-230

[2] شعبان عبد العزيز، خليفة. دائرة المعارف العربية في علوم المكتبات. ص. 213

النص القانوني خاليا من كل الإجراءات الكفيلة بحماية الأرشيف والمحافظة عليه.

لم يتعرض لعمليات الحفظ داخل المخازن، والشروط والمقاييس العلمية المطلوبة لحماية الأرشيف بشكليه التقليدي والإلكتروني.

لم يتعرض إلى تحديد العوامل الأساسية التي تساهم في الحفاظ على الأرشيف وهي الورق، وما يطرحه من مشاكل أهمها الحامضية الموجودة فيه، على عكس النص الفرنسي الذي عالج هذا العنصر بكثير من الإهتمام، بحيث فرض على كل مؤسسات الدولة استخدام ورق من نوعية معينة وبمقاييس دولية خاصة بصناعة الورق منها مقياس ISO،9706إضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ كل الأوامر المرتبطة بعملية حفظ الأرشيف. [1]

الصيانة:

تنطوي عملية الصيانة على الحفظ والوقاية والترميم، وتبدأ عمليات الحفظ منذ وصولالوثائق إلى مراكز الأرشيف، ذلك أن الوثائق تختلف عن الكتب التي تصل إلى المكتباتجديدة وفي حالة ممتازة، فهي تصل إلى المؤسسات الأرشيفية بعد سنوات طويلة من التداول والإستخدام اليومي، مما يتطلب ضرورة صيانتها والحفاظ عليها، وهناك مجموعة منالعوامل التي تؤثر سلبا على الوثائق، وتساهم في اتلافها من بينها:

- **درجة الحرارة والرطوبة:** يجب احترام درجة الحرارة المناسبة، ونسبة الرطوبة الملائمةالمعمول بها في المخازن بشكل دائم ومستمر، وهناك معدل أنسب لدرجة الحرارة والرطوبةمعمول بها دوليا حسب كل نوع من أنواع الأوعية الأرشيفية
- **الضوء:** يوثر الضوء سلبا على الوثائق سواء كان ناتج عن أشعة الشمس، أو عن الإضاءة الإصطناعية، فالإضاءة الطبيعية تساهم بشكل كبير في ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة داخل المخازن مما يفقد الورق الليونة، فيصبح جافا وينكسر بسهولةعند التداول، إضافة إلى إضمحلال واصفرار الورق، والألوان، والأحبار المختلفة، لأن أشعةالشمس تنشط تفاعلات

[1] عليان، ربحي مصطفى. . مقدمةفي علم المكتبات والمعلومات. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1999 . ص. 202

كيميائية خطيرة على الأرشيف خاصة، إذا أصبحت لها عوامل أخربكتركيبة الهواء المحيط بالوثائق، الغبار، نوعية الورق، الحبر، ودرجة الحرارة ونسبةالطوبة.

- **سوء التهوية:** فهي تسمح بتراكم الغبار وبتآكل الوثائق، وهو أمر لابد من تجنبه عنطريق وضع أجهزة خاصة بذلك.
- **العوامل الكيميائية:** تساعد على إتلاف الوثائق، فالورق يفسده الحامض الذي يتضمنهمادة السليلوز المكون منها الورق.
- **عامل النباتات والفطريات:** وتتمثل في إنتشار الفطريات بتأثير الرطوبة المفرطة، ويمكنمقاومتها بأعمال وقائية عن طريق استخدام المبيدات، إضافة إلى طفيليات الورق والقوارض،مما يستدعي ضرورة القضاء عليها بوسائل كيميائية مناسبة، وتوفير درجة عالية من النظافة.
- **العوامل البشرية:** قد تكون هي أيضا من عناصر إتلاف الرصيد الأرشيفي، حيث تنتجعن تداول الوثائق واستعمالها، ويمكن الحد منه عن طريق تجنب نقل، واستخدام الوثائقالنادرة، وتعويضها بنسح منها، أو الإستعانة بأوعية التصوير والإستنساخ، أو المصغرات الفيليمية والأقراص الممغنطة. [1]

[1] المدادحة، أحمد نافع: الخدمات المكتبية والمعلوماتية للمستفيدين. عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2007 . ص. ص 32-33

خلاصة :

و في نهاية الفصل نستنتج أن للأرشيف تعاريف كثيرة علمية، قانونية، لغوية، اصطلاحية إلا أنها كلها تصب في قالب واحد و هو كونه الجزء من المحفوظات الذي له قيمة إدارية أو تاريخية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، و أودع في المؤسسات الأرشيفية، و يتم تسييره بأساليب علمية و مادية تسهل استغلاله و تنظيمه و حفظه ليتم استرجاعه وقت الحاجة، و هذه المفاهيم تختلف فقط من حيث الهدف الذي يسعى اليه المؤلف من وضع ذلك التعريف، و نستخلص كذلك أن لكل مؤسسة أرشيفها الخاص بها و يختلف من حيث نوعه على حسب المصدر المنتج له، إلا أن قوانين تسييره التي وضعتها الدولة الجزائرية و كذلك المنظمات العالمية تنطبق على كافة أنواع الأرشيف، من حيث التسيير المادي أو العلمي و خلصنا في نهاية الفصل الى ان المراكز والمؤسسات الارشيفية تواجه اليوم تضخما ورقيا كبيرا جراء الوثائق المنتجة من النشاط اليومي، و هذا ما جعلها تواجه مشاكل و صعوبات في مختلف عمليات تسيير وثائقها بأساليب التقليدية المعتمدة.

الفصل الثالث:

الموروث المحلي

تمهيد:

يعتبر التراث الأرشيفي الوطني إحدى سمات تشكيل الهوية الوطنية وبلورة شخصية المواطن الجزائري؛ الذي يعتز بهويته وماضيه الحافل بأحداث تاريخية تضافرت في إنجازها مجموعة من العالقات والظروف عبر مختلف الفترات الزمنية، مما جعله مرجعا حيا للواقع وعنصر قوة للدولة والمجتمع، كما يعتبر منبعا ثقافيا علميا يساعد في تنمية وتطور الوطن عبر كافة المستويات. عانت الجزائر من مشكلة تكوين الأرصدة الأرشيفية كغيرها من البلدان التي كانت مستعمرة، حيث حول أرشيفها غداة الاستقلال إلى عدّة مراكز أرشيفية في مقاطعات فرنسية، الأمر الذي أدى إلى فقدان جزء مهم وكبير من ذاكرتها، والذي لم يسترجع إلى يومنا هذا. وما بقي من وثائق العهد الاستعماري تم الاستلاء عليه وسرقته؛ هذا وال يزال التراث الوطني الأرشيفي يتعرض للعديد من العوامل السلبية كلاهمال وغياب سياسة وطنية للحفاظ عليه وتثمينه من جهة، إلى جانب وجود فراغ قانوني في التشريعات السارية المفعول والتي تمنع من تكوين أرصدة تاريخية مهمة من جهة أخرى.

أولا: تعريف الموروث المحلي

هو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور، ويتناقل من جيل إلى آخر، ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة نوعياً ومتميزة بيئياً، تظهر عليه التغيرات الثقافية الداخلية والعادية ولكنه يحتفظ دائماً بوحدة أساسية مستمرة. " ولكي نمُسك بشكل أفضل بمفهوم التراث هذا ينبغي أن ننتقل من التعميم إلى التخصيص، ولنتخذ من مفهوم التراث ومُركبَّاته في الإطار الثقافي العربي مثالاً بارزاً على ذلك، فقد قسمت الخطة الشاملة للثقافة العربية التراث إلى ثلاثة أقسام:

1- تراث مادي: كالمباني الأثرية وما تكشفه الحفريات وتضمه المتاحف، وكلها تمثل عصورها بشكل أو بآخر .

2 - تراث فكري : قوامه ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين ومسؤولين سياسيين كانوا شهوداً على عصورهم ومبدعين من خلالها .

3 - تراث اجتماعي : حياتي قوامه قواعد السلوك والعادات المجتمعية والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية، وهي تشكل بناء خلقياً متماسكاً طويل الدوام، كبير الضغط

والتأثير على الأفراد وأن يكن مقيماً وراء الشعور والوعي في غالب الأحيان .

ويمكن للمرء أن يفصل كل قسم من هذه الأقسام إلى عدة أصناف :

التراث المادي، ويشمل : [1]

1 -الآثار الثابتة، مثل بقايا المدن التاريخية والعمائر الدينية والمعالم المعمارية والتحصينات العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والمدافن ونحوها .

2 -الآثار المنقولة :

[1] عمر ربيحات، الأثر التراثي في شعر محمود درويش، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، سنة 9002م، ص 07.

أ – مثل المنحوتات والمواد المنقوشة والمخطوطات والمسكوكات والأدوات الفخارية والخزفية والزجاجية والمنسوجات والأسلحة وأدوات الزينة .

ب – الموروثات الحرفية والصناعية والمعمارية .

المنتوجات الحرفية الأصلية التي توقف إنتاجها بالطرق التقليدية التي توارثها الناس لكونها شواهد تراث مميز يعكس الهوية المحلية وحلَّ محله إنتاج آلي أو استهلاكي محاكية في الصنعة وتخالفه في الجودة والقيمة الفنية والجهد البشري .

التراث الفكري، ويشمل ثلاثة أصناف :

1 –ما ورث عن السلف من العلوم والمعارف الدينية .

2 –العلوم والمعارف الطبيعية كعلوم الأوائل والتراث العلمي الإسلامي في مجالات العلوم الطبيعية المختلفة .

3 –الفنون الأدبية والفنون الزخرفية والخطية ونحوها .

التراث الاجتماعي، ويشمل :

1 –الموروثات الشفهية كالحكايات والأمثال والأزجال واللهجات .

2 –العادات والسِّجايا والأزياء وغيرها من التقاليد الاجتماعية .

3 –الفنون الشعبية كالغناء والموسيقى والرقص والأهازيج ونحو ذلك .

ورغم أن التراث العربي في مجمله " ليس نتاجاً بسيطاً واحداً " ولا ينتمي لعصر محدد أو بقعة

واحدة أو جماعة معينة وإنما مركّب ثقافي معقّد، فيه أشتات من رواسب الزمن والحياة والسلوك " إلا أنه يتميز بوحدة أساسية مستمرة تستمد جوهرها من أصول مشتركة في الجغرافيا والتاريخ واللغة والسَّجايا والواقع المعاش اليوم يجسّد هذه الوحدة كمحصَّلَة تُنْمَي إليها شتى فروع الثقافة في الوطن ال[1]عربي .

وهذه المحصلة التراثية لا يمكن استيعابها اليوم دون فهم الإسلام (دين التوحيد ومنظومة قيمه الدينية) الكامن في نسيج هذا التراث التكويني، بل إنه من المتعذر الحديث عن تراث عربي مَحْض دون الإسلام جاء في كتاب " تراث الإسلام " : "إن كلمة تراث استُخدِمَت في الكتاب بمعنيين أثنين : إنها تعني إسهام الإسلام في إنجازات النوع الإنساني بكل مظاهرها، وتعني اتصال الإسلام ولقاءه، وتأثيراته على ما يحيط به من العالم غير المسلم " .

ويعتبر الكتاب أن أهل تراث الإسلام، هم العالم المسلم وفي صميم هذا العالم العرب الذين هم مادة الإسلام وحملة رسالة الإسلام، ومن أرضهم انطلقت الدعوة وكان صاحبها عربياً، وبلسانهم تَنَزَّل القرآن الكريم، حتى قيل أن كل قول بعده لا يخرج عن كونه بعض حواشيه، وأنه جمع فأوعى جوهر ما قبله، وجاء فيه : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون) . (الزمر 39) والتراث العربي بهذا المعنى هو تراث إسلامي حقاً ولا يمكن الحديث عن التراث العربي دون الحديث عن الإسلام . فالتراث العربي في محصلته ذو هوية عربية إسلامية ولا يمكن الحفاظ عليه دون استلهام القيم الدينية تثبيتاً لأركان تلك الهوية.

إن التراث وفق التعريف سالف الذكر (شكل ثقافي يعكس الخصائص البشرية، وظاهرة أساسية للوجود البشري . . .) ينبغي أن تكون المنجزات البشرية فهو قول إنساني وعمل إنساني وسلوك إنساني متوارث ويكتسب خصوصية بحكم تنوع إطاره الاجتماعي والبيئي وتعدد المهمة في الفعل والتفاعل على مدى الزمان . ولهذا ينبغي أن لا تضفي عليه صفة القداسة أو صفة الحقيقة المطلقة، أما المعطيات الأزلية كالعقيدة التي قوامها الإيمان وتتجه للناس كافة كل في زمان ومكان دون خصوصية . والقرآن والسنة النبوية مقدسان بخلاف ما ترتب عليهما من إنجازات واجتهادات هي من صنع البشر، ولا تخرج عن كونها صوراً مبتكرة للتعامل والتفاعل في المجتمع والحياة وتمثل تراثاً يستحق كل الاحترام، والاهتمام،

[1]نفس المرجع السابق، ص 9.

وينبغي أن ينظر إليه نظرة موضوعية وفي إطار عملية الإبداع الإنساني دائبة الحركة والتي تجري كمياه النهر وتتجدد كل لحظة. وتصور مفهوم التراث بهذا المعنى على المستوى العربي والإسلامي قد لا يتناقض بالضرورة مع أي تصور جاء على المستوى المحلي، فوحدة التراث العربي الإسلامي لا تلغي بوصفه ضرورة اجتماعية تاريخه تقتضيه أحوال كل مواطن من مواطن العرب وظروف كل دار من ديار الإسلام [1] . إن الخطاب التراثي ضمن تقسيمات حدودية بين البلاد العربية والإسلامية لا يعني إنكار أو إغفال وحدة التراث العربي أو الإسلامي، وإنما يقتضي ترامي بقاع هذا الوطن الإسلامي الكبير ثم امتداد عصور تراثه، أن يحمل في مكنونة اتجاهات عامة ونزعات خاصة، وكما لا يمكن إغفال وحدة معطيات التراث واتجاهاته، لا يمكن في الوقت نفسه تجاوز خصوصية كل بلد عربي أو إسلامي ولونه الوطني وشميمه المحلي، علماً بأن أصالة كل قطر عربي أو إسلامي مرتبطة حقاً بشخصية الأمة الإسلامية الأكثر شمولاً، والتي تتجاوز الحدود القطرية. وهذا ما نوَّهت به مثلاً " الخطة الشاملة للثقافة اليمنية " مع ملاحظة أن الخطة تستعمل كلاً من مصطلحي الثقافة والتراث كمصطلحين مترادفين . جاء في الخطة :

"التراث هو إنجاز اجتماعي ينتسب إلى الماضي في صوره المختلفة، سواء كان ذلك علمياً أم أدبياً أم فلسفياً أم فنياً، وينضوي في ذلك جميع أشكال التعبير الثقافي مادية وغير مادية " " . . أن تراثنا الوطني جزء من التراث الشامل للأمة العربية الإسلامية، أسهم اليمنيون بشكل فاعل في رسم صورته الحضارية، وتأثروا بما في التراث من تنوع وغنى وبكل ما فيها من عوامل الوحدة والشمولية، مع غيرها من الحضارات القديمة في البلاد العربية " . كما جاء فيها : " إن الثقافة اليمنية جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية، ولها خصوصيتها كمصدر وتعبير عن ذاتيتها اليمنية . وتعني التأكيد على خصوصية الصيرورة التاريخية لليمن، باعتبار التاريخ عاملاً جوهرياً للتراكم الكمي والنوعي للثقافة، بما له من أبعاد وآثار وتأثيرات في تكوين الذاتية الثقافية اليمنية التي نشأت كهوّية حضارية تاريخية إنسانية، وأنشأت للإنسان اليمني حالةً اجتماعية متنوعة وخصبة . . ومن ناحية أخرى كانت (الثقافة اليمنية) موصولة بتكامل وبصورة فريدة بالثقافة العربية كحقيقة، ولم ينقطع سندها اللغوي والتاريخي والجغرافي والثقافي على مر العصور، إذ ارتبطت في صلب مضمونها كمّاً وكيفاً وزماناً وفكراً وتاريخاً، فهي لا يمكن إلا أن تكون متوحدة بها. " ورغم ترادف مفهوم الثقافة والتراث الثقافي على المستوى الوطني في نصوص " الخطة "

[1] سعيد سالم، التناص التراثي، الرواية الجزائرية أنموذجا، ط9، عالم الكتب الحديث،الاردن، 2009،ص10.

إلا أنه يمكن للمرء أن يتبين فيها عناصر للتراث مميزة عن العناصر الأخرى التي ضمُنِّت مفهوم الثقافة، فقد كانت أول فقرة في " فصل مشاريع الخطة الثقافية " (حماية التراث الثقافي الوطني)، ودخل ضمن هذا العنوان : الآثار والمعالم التاريخية وفن العمارة . [1]

والمخطوطات والوثائق والفنون الشعبية والحرف والصناعات الشعبية، وشملت الفقرة الأخيرة الفنون بأنواعها التشكيلية والمسرح والسينما والغناء والموسيقى والرقص. ومع ذلك فإن مركبّات التراث الوطني أو الثقافة الوطنية في الخطة تبدو متداخلة، بحيث يخرج المرء بالانطباع السابق الذكر، وهو تطابق المصطلحين التراث والثقافة، وأن النشاط الفني والإبداعي والفكري في الحياة المعاصرة يستلهم، في مجمله، التراث الوطني وهو في إطار " الخطة " لا يخرج عن كونه " إحياء للتراث واستمراراً له. " وإذا ما أخذ المرء في اعتباره ترادف مصطلحي التراث والثقافة عموماً، وان التراث يعبر في حقيقة الأمر عن استمرارية ثقافية على مدى واسع في مجالي الزمان والمكان، تَتَبدى من خلالها " تشكيلات تقنية متنوعة في إطار الثقافة الكلية "، فإن الآثار والمعالم التاريخية وفن العمارة والتراث الشعبي تكتسب أهمية خاصة بين مركبات التراث، بحيث يضحى الحديث عن التراث دونها قاصراً فالآثار هي الجانب المادي من التراث، وتمثل شواهد ملموسة لصراع الإنسان مع بيئته وتدلل على مقدار الجهد الذي بذله لتسخير تلك البيئة لخدمته، والآثار هي في الواقع التراث الحضاري أو الممتلكات الحضارية أو الموارد الحضارية التي هي تجسيد حالي للماضي البشري كما يتجلى في المواقع والمنشآت والأطلال التي لها قيمة أثرية أو تاريخية أو دينية أو حضارية أو جمالية. وتحتل الآثار المرتبة الأولى بين مصادر التاريخ، فهي الصورة المادية الملموسة التي خلفها لنا مجتمع ذلك البلد أو الأقوام والبلدان التي كانت على تَماسٍّ به. وعلم الآثار هو باختصار العلم الذي يدرس الماضي، والذي يهتم بدراسة ومعالجة وتفسير القسم المندثر من " التاريخ "، وذلك لأن الماضي يتضمن جوانب عديدة ومختلفة من الحياة. ولكن تلك الجوانب ترى بمنظارين أثنين : إما أنها جوانب اضمحلت واختفت تاركة وراءها بعض المعالم، أو أنها مازالت قائمة ومستمرة . والواقع أن تاريخ هذه الأخيرة هو الذي يُمَكِّننا من متابعة تطورها وتغيرها واستمراريتها عبر الزمن .

[1] نفس المرجع السابق، ص 11.

ويعرف مشروع قانون الآثار العربي الأثر بقوله : " يعتبر أثراً أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة، مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ذلك عقاراً ثابتاً أو منقولاً يتصل بالفنون أو العلوم أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة وغيرها مما يرجع تاريخه إلى مائتي سنة مضت متى كانت قيمة فنية أو تاريخية " . ويجوز للسلطة الأثرية أن تعتبر لأسباب فنية أو تاريخية أي عقار أو منقول أثراً ومعلماً تاريخياً للدولة مصلحة وطنية في حفظه وصيانته بصرف النظر عن تاريخه" . [1]

"وتعتبر من الآثار ذات الشأن الوثائق والمخطوطات كما تعتبر السلالات البشرية والحيوانية والنباتية من الآثار التي يجب المحافظة عليها وصيانتها شأنها شأن الآثار الأخرى. " وهو تعريف نمطي شامل ولكنه يفصح عن المدى الذي تبلغه الآثار في مجال التراث، والمكانة التي تحتلها في سُلّم أولويات التراث، إذ أن مركبات الآثار تشمل الآثار الثابتة المتصلة بالأرض كبقايا المدن والمباني والتلال الأثرية والكهوف والمغارات والقلاع والأسوار والأبنية الدينية والمدارس وغيرها، سواء كانت في باطن الأرض أو تحت المياه الداخلية أو الإقليمية، كما تشمل الآثار غير الثابتة، وهي المنفصلة عن الأرض أو المبنى، ويسهل نقله، المنحوتات والمسكوكات وصور التراث الشعبي والفلكلور هو ذلك التعريف الذي يقول إنه (ذلك الجزء من الماضي الذي يحتوي عليه الحاضر)، ويتضمن الرقصات والأغاني والحكايات والأساطير والتقاليد والعادات والخرافات والأمثال وكذلك الحرف الشعبية والمباني والأدوات والتي ترسبت حتى يومنا هذا، أو كما قيل الحفريات الحية التي ترفض أن تموت والنقوش والمخطوطات والمنسوجات، وما أشبه ذلك مهما كانت مادتها والغرض من صنعها ووجوه استعمالها. ويلاحظ أن الزمن مهم في هذا التعريف، وتقديره نسبي يختلف من بلد إلى آخر، فالأثر في هذا القانون ينبغي أن يرجع تاريخه إلى قرنين على الأقل، ولكن المخطوط كأثر، قد يحدد زمنه في بعض البلدان بخمسين عاماً، كما أنه يجوز للسلطة الأثرية في بلدان أخرى أن تتجاوز الزمن لأسباب تاريخية أو فنية ولاسيما فيما يتعلق بالموروث الشعبي المادي الذي يُهَدّد بالانقراض، ذلك لأن عنصر الزمن نسبي في تعريف الآثار . وقد تتداخل المواد الأثرية بالمواد التراثية الأصيلة، حيث أن التراث الشعبي يتضمن مجموعة واسعة من المأثورات والفنون الشعبية التي أبدعها الشعب بجميع فئاته وطبقاته على امتداد الوطن . وتشمل كل ما مارسه الشعب من

[1] حسن حنفي، التراث والتجديد– موقفنا من التراث القديم–، ط 5، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 2009، ص13.

شعائر وطقوس ومراسم، وماله من معتقدات، وما صدر عنه من عادات وتقاليد وأشكال ثقافية، عقلية ومادية خاصة، تمثل تفاعله مع الكون وحكمته وإبداعاته المختلفة على مر العصور، مثل اللغة المحلية (اللهجات) والموسيقى والأشعار والأهازيج والأزجال والرقص والحكايات والسير والملاحم والأغاني والأمثال السائرة، وكذلك الحلي والصناعات والتطبيب الشعبي والحِرَف بما فيها فن العمارة والأزياء وغيرها، مما عبَّر به الحس الجماعي وتفاعل بالتبادل والتداخل والالتحام والتعارض مع الثقافات الأخرى وتواتر عبر الأجيال حتى وصل إلى الحاضر. [1]

ثانيا: تقييم الأرشيف وإنتقاء الأرصدة التاريخية الدائمة

تولي الجزائر إهتماما بالغا بقطاع الأرشيف بإعتباره موروث حضاري يجسّد الإنتاج الوثائقي للنشاط البشري بكل الميادين؛ لدى فإن النمو المتسارع للوثائق منذ بداية القرن العشرين ينذر بتكاليف مالية ضخمة تتحملها الحكومة، واحتياجات مساحات الحفظ للسنوات القادمة ستزيد الأمر تعقيدا؛ من أجل حل هذه المشكلة نحن مجبرون على إصدار الحكم على مجموع المنتوج الوثائقي وتقييمه على أساس معايير تثبت لنا أحقية الإبقاء عليها أو إتلافها من خلال عملية مهمة تسمى بعملية التقييم. أدرج التقييم كوظيفة وحقل دراسي مؤخرا واتفق الكل على أنه يرتبط بمفهوم القيمة ألي وحدة أرشيفية إما بإتلافها إن إنعدمت تلك القيمة أو حفظها إذا ثبتت، وعملية التقييم تضع أمناء المحفوظات في قلب عملية صنع القرار الصائب بشأن الكتل الأرشيفية المنتجة، وإنتقاء وحفظ الأرصدة التاريخية الدائمة التي ستشكل لنا الموروث الأرشيفي الوطني الرسمي وذاكرة البالد، كما تحتل وظيفة التقييم مكانة مرموقة في ممارستنا الأرشيفية اليوم. وإن عملية تحديد الرصيد الدائم معقدّة ألنها تلبي مجموعة الاحتياجات المجتمعية والتنظيمية والقانونية والثقافية إضافة إلى تشكيل الذاكرة الجماعية، الكل مرهون بمهارات الارشفيين وتطوير وسائل وأدوات تمكنهم من إتخاذ القرار الصحيح؛ هذا ما أكده المؤتمر الدولي الخامس للمائدة المستديرة حول الأرشيف CITRA عام 2003 أن أمناء المحفوظات يتحملون المسؤولية الاجتماعية في تشكيل المصادر التي ستمكن الاجيال القادمة من الحصول على موروث حضاري هذا الوعاء الذي تستقيم فيه هوية

[1] عصام الدسوقي، إختراع التراث الثقافي،، الطبعة الأولى، دار إيتراك، مصر، 2006،ص 8

المجتمع وتنطوي تحت لوائه خطى الأمم نحو بناء مستقبل زاهر. فما هو موقع التقييم في السلسلة الوظيفية الأرشيفية وما أبعاده التطبيقية في قطاع الأرشيف في بلادنا.

وكما أصبحت الآثار موضوعاً لعلم هام هو علم الآثار، يرفد علوم الإنسان الأخرى وخاصة علم التاريخ فإن التراث الشعبي بأنواعه المادية والاجتماعية أصبح هو أيضاً موضوعاً لعلم هام آخر هو علم التراث الشعبي ويرفد علوماً إنسانية عديدة وخاصة علم الأنثروبولوجيا، والتراث الشعبي قد يكون " الفلكلور " وهو التراث الروحي أو الجماعي للشعب . وترى بعض التعريفات المشهورة أنه يشمل التراث الشفاهّي بالدرجة الأولى، وربما كان أبسط تعريف شائع يحمل معنى الاصطلاحين العربي والإفرنجي أي الحفاظ على التراث وإحياؤه: وفي إطار ما سبق سأتناول فيما يلي موضوع الحفاظ على التراث ولاسيما التراث المادي والآثاري بما في ذلك التراث المادي الشعبي وإحيائه متخذاً أحياناً من بلاد اليمن مثالاً. إن ما وصلنا من تراث الماضي يتمثل في بقايا أثرية أو شواهد دالة او أنماط سلوك وسجايا باقية أو ممارسات مستمرة حية، ولكن ذلك لا يمثل إلا شريحة رقيقة من نتاج الماضي الضخم، هو موروث شحيح يرثه الأبناء إذا ما قيس بممتلكات الآباء العامرة، وإن الوثائق المادية والفكرية التي خلفتها كل حقبة من حقب التاريخ لاتصلنا كلها بالطبع، وإنما يصلنا منها غيض من فيض وقطرة من غيث . وكلما أوغل المرء في القدم تقل تلك الشواهد أكثر فأكثر، وقد يصل في النهاية إلى غَسَق تتعذر فيه الرؤية الواضحة أو إلى ظلام حالك تنعدم فيه الرؤية تماماً، وإن كثيراً من التراث البشري قد يضيع في أقبية التاريخ، وبعضه قد يفقد وهجه عبر الزمن، ومنه ما يفقد أصالته في زمنه، فيذهب جُفاء، ومنه ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ويصب في تيار التراث المتواتر كفعل ثقافي يتغذّى باستمرار بما يبدعه الإنسان، ويتجدد بالتفاعل الخصب عبر مظاهر الزمن الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل. وليس كل ما يصلنا يكون كاملاً وإنما يصلنا في معظم الأحيان حاملاً معه قَتَر الدهر وعدوان الناس، وكثير منه يصلنا تالفاً وناقصاً، وفيه الغث والسمين، والأصيل والدخيل. ولو ألقى المرء نظرة فاحصة على جوانب التراث التي نتغنى بها اليوم لوجدنا كثيراً منها في طريق التلف والضياع، بحيث نسمع عنها ولا نراها، وإذا ما رأيناها لا نلبث أن نفقدها وكأنها "دنانير تَفِرّ من البنان.[1] " أن الماضي قد يحيا في الحاضر، ولكنه قد يفنى فيه أيضاً، على قدر وعي الناس به أو إعراضهم عنه . ولم تعد المشكلة في هذه الأيام بالنسبة لكثير من جوانب

[1] نفس المرجع السابق، ص 9

التراث، هي ماذا نختار وماذا نترك أو ماذا يستحق الحفاظ والإحياء، وإنما المسألة هي إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ذلك الذي تجرفه " عفاريت " الحداثة وتتلفه " زواحف " التقدم، ودون هدنة أو هوادة، ودون رقيب أو حسيب نحن نتحدث عن التراث وكأنه مجموعة من الأفكار والخصائص التي تتواصل باستمرار، ونفترض أن توريثها حاصل بالضرورة، وأن الزمن كفيل بفرز غثها وسمينها، وأن نزعة الأصيل فيها غالبة . ويحلو لنا عادة أن نتمثل ما جاء في التنزيل) : فأما الزَّبد فيذهب جُفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، وهذا صحيح، ولكن ينبغي أن نحسن أدراك العبر ة من القول الإلهي، فماء السيل نفسه قد يغور في أعماق الأرض قبل أن يستفاد منه في ري الحقول، وقد يتشتت ماؤه فيذهب ماؤه غوراً، كما ذهب زبده دون أن يصل إلى الحقول وينتفع به الناس . إن شرط الفائدة هي التواصل في توريث التراث، على تلاقٍ في الإبداع واستمرار في الحفاظ والإحياء . وإن أي تراث ثقافي، في حقيقة الأمر، ليس أكثر من إمكان، وليس أكثر من قوة كامنة نستطيع أن نبعث فيها الحياة والحركة بالتجديد والتطور [1]. وحتى يصبح التراث حَّياً موجوداً بالفعل يحتاج إلى جهود للكشف عنه وحمايته وإحيائه وإبرازه، حتى يسري في الوعي الجماعي للناس ويمكنهم من فتح آفاق جديدة لهم. ولمفهوم الحافظ على التراث، كما يتمثل في مجالي التراث الحضاري على سبيل المثال، دلالتان متكاملتان . في الدلالة الأولى يقصد بالحفاظ معنى الحماية والمحافظة على الآثار والمعالم والمواقع التاريخية والإبقاء على الشواهد التراثية، كما وصلتنا دون تعديل أو تغيير يمس جوهرها أو إتلاف يشوهها والحيلولة دون نهبها وسرقتها وتهريبها، ذلك لأن شواهد الماضي كالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية الباقية من الأزمان الماضية لا تتزايد أبداً وإنما تتناقص باستمرار، نتيجة الإتلاف والنهب وحركة التنمية الحديثة التي باتت تصل إلى كل مكان . ولهذا لا بد من الإبقاء على أكبر عدد ممكن من المآثر كسجل أمين للعمران البشري عبر آلاف السنين في بيئة متغيرة أملت حينها شروط الحياة على ذلك العمران وصاغته على هيئتها. ومعنى الحفاظ في الدلالة الأخرى هو إحياء ذلك التراث باعتباره خلفية لتكويننا الحضاري، عن طريق الكشف عنه وصيانته وترميمه وفق الأساليب العلمية، أو جمعه وإبرازه والتعريف به ودراسته، وفي مقدمة ذلك كله حصره وتسجيله بحيث يصبح الأثر معروفاً مُفَسَّراً معمَّق المفهوم، بل في بعض الحالات إعادة توظيفه توظيفاً نافعاً وتشجيع إعادة إنتاج الجيد منه. الحافظ بهذا المعنى لا يعني وضع التراث في عُلبة حافظة "

[1] نفس المرجع السابق، ص 9.

وتحنيطه "، لمجرد رغبة رومنطيقية تذكي الحنين إلى الماضي، أو من أجل تصوير فِلْمٍ شيّق نُرضى به السُّواح، أو لأن الحفاظ على التراث الشعبي ترف أو موضة، أو مجرد هواية محبوبة لدى فئة من ذوي المال، وإنما نحافظ عليه بقصد الحفاظ على الذات، ونحن نصنع ذلك لأننا أصبحنا نعي أن حياتنا ليست سوى تطور منطقي للماضي، وينبغي أن تجسد التعبير القوي لمعنى الوطن والمكان الذي نحيا فيه وللذاكرة الجماعية للأمة، من خلال منجزات متواصلة وشواهد باقية تعكس حواراً حيّا بين إبداعات الحاضر ونفائس الماضي، وبهذا المعنى يمكن لنا أن نستبين علاقات الانتماء العاطفية ودلالة التّوطّن الروحي وأن نفهم قول الشاعر العربي: وطني لو شغُلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي وقد يظن البعض أن الدعوة إلى الحفاظ على التراث والقيم التقليدية والآثار والموروث الشعبي تحمل في طياتها اتجاهاً سَلَفياً أو رجعياً . ولكن هذا، في الواقع ظَنٌّ آثم وفيه حَيْف وتجاوز، وإلا كيف يمكن أن نستوعب معنى مصطلح التراث الذي سلف ذكره، والذي يحمل في صميم معناه، وفي أكثر من لغة حية، دلالة النقل والاستمرار [1]. أي أن الإهتمام بالتراث ليس حنيناً مغرقاً إلى الماضي، وليس مجرد عودة خيالية إليه " وحالة ردة مثالية " وإنما هو بكل بساطة اهتمام بالأمر الواقع والطبيعي، هو نقل واستمرارية لما كان موجوداً، ولما قد ثبتت صحته وجَرب الناس في موطنهم، وهذا المنقول التلقائي والمفيد من التراث، هو ما يعبر عنه عادة، بالحكمة الكامنة في وعي الأمة، أو بروح الشعب، أو بالشخصية القومية، أو بالشخصية الوطنية أو بالحس الجماعي . أي هو كل ما يتمثل بالموروث المُمَيَّز الذي يحمله الناس في قرارة أنفسهم جيلاً بعد جيل، ويُعَبِّر عن أعماق وجدانهم ووحدة هويتهم. إن وعينا بأهمية التراث لا يتأَتّى إلا بدخولنا العصر والمشاركة في مسيرة ركبه، والأصالة لا تتحقق فعلاً إلا من خلال الحداثة، وكلما استوعب المرء معطيات العصر واتخذ طرفاً من أسبابه وأحسن " مشوار " الحداثة الذي يقطعه – أكتسب بمؤاساة ذلك وعياً بذاته وإحساساً "بمكانه من الإعراب " في هذا العالم . وبقدر ما ندرك أننا تعيش في مجتمعات حديثة نامية تحتاج إلى الأخذ بأسباب العلم والتقنية كشكل معاصر لتراث المستقبل، فإنه يتولد لدينا في الوقت نفسه إحساس بأننا قد بلغنا قدراً كافياً من النضوج، بحيث نسعى للحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية في خضّم عالم صاخب تطغى فيه أنماط الثقافات أتيح لها كل أسباب التفوق والانتشار، بحيث أصبح ممكناً اجتثاث جذور الثقافات الواهية والتي يغفل أصحابها عن تعزيزها والدفاع

[1] نفس المرجع السابق، ص 10.

عنها. آليات وبرامج الحفاظ على التراث: أن الحديث عن الحفاظ يعني تناول السياسات والتشريعات والخطط والبرامج التي ينبغي أن تضطلع بها الأجهزة المختصة والمؤسسات العلمية والثقافية في مجال التراث، ويعني ذلك الحديث عن الجهود غير الحكومية والتعاون الإقليمي والدولي في تطوير الممارسات العلمية والعملية التي تخدم التراث حفاظاً وإحياءً . ذلك لأن الحفاظ على التراث مسئولية عامة، فالتراث ملك للناس كافة، وليس لفرد أو فئة أو شركة، هو " قطاع عام " وليس " قطاعاً خاصاً " ولكنه أيضاً ملك عام، قد يتقاطع مع الممتلكات الثقافية الخاصة [1]. فالأثر أو المأثرة ملك للجماعة غير أنه قد يقع في أرض يمتلكها شخص، فكيف نوفق بين تراث الأمة وملك الفرد ؟ هل يمكن أن تحل هذه المعضلة بقوة الدولة أو القانون ؟ وهل يمكن أن تحل بالمسئولية المشتركة، الجماعية والفردية ؟ وهل يمكن أن تحل بنقل الملكية من الخاص إلى العام وما ثمن ذلك ؟ إن كل فرد أو كل مؤسسة حكومية تتحمل مسئولية حماية المجتمع البشري، وهذا يقتضي تعليم الناس كباراً وصغاراً مسئولية الحفاظ على التراث ومراعات تطبيق قوانين حماية الآثار والمعالم التاريخية وأنظمتها وتعليماتها وسياساتها، بحيث تتحقق المسئولية العامة على مستوى القاعدة العريضة في أداء الواجب نحو الحفاظ على التراث وقيمه، كما هو متعارف عليه، على مستوى العالم كله . ومجتمعاتنا الإسلامية جزء لا يتجزأ من هذا العالم، ولا ريب أننا قبل غيرنا ملتزمون بدعوة الحفاظ على التراث التي أضحت هاجس العصر، أو هكذا ينبغي أن نصنع. ولقد أصبح الإهتمام بالتراث في صميم رسالة المؤسسات الثقافية والبيئية المحلية والإقليمية والدولية على اعتبار أن التراث الحضاري هو سجل علاقة البشرية بالعالم وبالإنجازات والاكتشافات الماضية، وقد تأكد لهذه المؤسسات أن هناك أخطاراً تهدد اليوم قسماً كبيراً من هذا التراث في البلدان النامية لأسباب عديدة منها عملية التحديث والتنمية، كما أن معدل فقدان هذا التراث آخذ في الازدياد. وإذا ما سمح بزوال المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية فسيعني هذا فقدان معالم مهمة شاهدة على الإبداع في المجتمع، وخسارة لجذور المعرفة اللازمة لبناء المستقبل . ومع أن فقدان التراث امر لا رجعة فيه، فمن حسن الحظ أن بالإمكان تجنبه في كثير من الأحيان . لذلك فإن الحماية الفعالة والحفاظ السليم لهذا التراث ينبغي أن يستند إلى فهم مسائل التراث الحضاري وإلى تقويم سليم له وإلى اتخاذ إجراءات مناسبة بُغية الحد من الضرر والخسارة إلى أقل حد ممكن .

---

[1] نفس المرجع السابق، ص11.

تقدير أهمية التراث وتحديد عملية الحفاظ عليه: وقبل أن نتناول أهم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ لحماية التراث والحفاظ عليه فينبغي أن نشير إلى نقطتين هامتين تتعلق بمفهوم الحفاظ على التراث الحضاري فيما يخص المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والأحياء والمدن التاريخية، وهما تقدير أهمية التراث وتحديد نوع عملية الحفاظ عليه . ليس سهلاً تقدير أهمية المعالم التي ينبغي أن تحظى بفرصة الحفاظ عليها فالأمر يحتاج العالم وذوق وخبرة في مجالات عدة كالإلمام بتاريخ الفن وتاريخ العمارة وعلم الآثار وعلوم الهندسة وتخطيط المدن وعلم الأنثربولوجيا وغيرها، على أنه في مقدمة ذلك لابد من الاتفاق على معايير محددة لابد من توافرها أو توفر بعضها لتحديد أهمية المعلم لغرض تسميته معلماً تراثياً بحيث ينطبق عليه مفهوم التراث الذي ننشد الحفاظ عليه[1] . وتجمع الدراسات في هذا المجال على ضرورة الاستناد إلى أربعة معايير أساسية وهي: معيار القيمة الجمالية ومعيار القيمة التاريخية ومعيار القيمة العلمية أو البحثية ومعيار القيمة الاجتماعية . فالقيمة الجمالية ذوق سليم وانطباع ملهم يستندان إلى خلفية ثقافية واسعة، والقيمة التاريخية معرفة عميقة بمقدار ما يعبرّه المعْلم التاريخي عن نشاط إنساني معين أو عن مرحلة تاريخية بوصفه نموذج دالّ لتجسيد صورة صادقة من الماضي . أما القيمة العلمية للمعْلَم فتتحقق في الغالب من خلال ما يمكن أن يقدمه من معارف نادرة أو دالة على تطورات تقنية أو فنية تفيد الباحثين، أما القيمة الاجتماعية فتتجلى من خلال جماع الخصائص التي تضفي على الأثر أهمية اجتماعية معينة كالأهمية الدينية أو الوطنية بحيث يصبح المعلم على سبيل المثال مزاراً لكثير من الناس أو رمزاً للماضي أو عبرة لأولي الألباب

ثالثا: أهمية الموروث المحلي

عملية نسبية من كثير الأحيان، وهي محكومة بعوامل عديدة كالوعي والإدارة والإمكانيات والمعرفة ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتلك المعايير الرئيسية، على أن العامل المشترك بينها هو إجماع أهل الشأن عليها ومقدار وعي الناس في مجتمع ما بأهميتها.

إن الحفاظ على التراث الحضاري في مجال العمارة على سبيل المثال لم يعد مصطلحاً قاصراً يحمل أوجهاً متنافرة وإنما يعني عمليات محددة ينبغي القيام بها ليصبح الأثر أو المعْلم تراثاً محفوظاً وصورة

[1] نفس المرجع السابق، ص 10.

حية تعكس إبداعات الماضي ونشاطاته الإنسانية . ولهذا عمد المختصون إلى اعتبار الحفاظ مصطلحاً عاماً لا يفهم إلا بتحديد نوع عملية الحفاظ التي ينبغي أن تقترن به وسمّوا كلَّ حالةٍ من هذه الحالات تسمية خاصة بها تحدد مستوى الحفاظ ومداه، وأَبرز هذه العمليات ما يلي:

-الحفاظ PRESERVATION المصطلح العام وهو يشمل جميع النواحي المتعلقة بحماية المعلم التاريخي أو الموقع الأثري بشكل يحافظ على أهميته الحضارية وتشمل مهمة الحفاظ عملية الصيانة، وقد تنطوي، تبعاً لأهمية الأثر الحضاري والظروف المرتبطة به على عمليات أخرى كالوقاية أو الترميم أو إعادة الإنشاء أو التكييف بغرض مُلائَمِة استعمالات أخرى وظروف مستحدثه أو أية مجموعة من هذه العمليات.

- الصيانة MAINTENANCE وهي صيانة الموقع المعني دون تغيير بحيث تؤجل العملية التلف التدريجي . . . ويقتصر الأمر على الحماية والصيانة وربما تثبيت البنية القائمة، مادامت البنية القائمة تعكس القيمة الحضارية المرجوة (الإبقاء، المحافظة،الترميم REPAIR وهي إعادة بنية الموقع القائمة إلى حالتها السابقة إذا وجد دليل كاف على الحالة السابقة، وذلك بإزالة الإضافات أو بإعادة تجميع العناصر القائمة دون إدخال مواد جديدة أو ترميم أجزاء أخرى ومن أجل كشف أهمية الموقع الحضارية) الإصلاح، إعادة الإنشاء.

التكييف REHABILITATION وهي عملية تعديل ليوائم غرض استخدامه المغاير لاستخدامه الأصلي . وشرط التكييف أن لا ينتقص بدرجة كبيرة من الأهمية الحضارية للموقع وأن يكون التكييف ضرورياً لإبقاء الموقع في حالة اقتصادية تمكنه من الاستمرار. [1]

ب- التشريعات: أن مفتاح الحفاظ على التراث الآثاري والشعبي يمكن بادئ ذي بدء في إصدار التشريعات التي تكفل حماية الممتلكات الثقافية المحلية والمعالم التاريخية والأثرية في أماكنها الأصلية وكذلك المنقولة ضمن مجموعات أو في متاحف ملائمة وينبغي أن تشمل التشريعات مسألة الملكية عموماً وملكية الأرض التي تقع فيها المواقع الأثرية ؛ فملكية الأرض أو حيازتها أو استعمالها لا تكسب

[1] نفس المرجع السابق، ص 12.

صاحبها حق التصرف في الآثار والمآثر الموجودة على سطحها أو باطنها ولا تخوله حق الهدم أو النبش أو التنقيب عن الآثار فيها، وقد يظن البعض أن ذلك من باب تحصيل حاصل، غير أن كثيراً من البلدان تولي موضوع الملكية الفردية أولوية عظمى، ولا ترى أن يكون التراث بالضرورة كالآثار والمخطوطات والمعالم التاريخية ملكاً للدولة، وإنما تسعى الدولة إلى الحفاظ عليها بالتعاون مع ذوي الشأن من المواطنين بالتراضي . ومثال ذلك ما قاله أحد المشرعين الأمريكيين السابقين : " رغم أن حق الفرد قد يحدّ بشدة من قبل حق المجتمع في أمر تنمية الملكية الخاصة أو استعمالها، إلا أن الفرد في جميع الأحوال مخولاً في أن ينال فرصة الاستفادة الاقتصادية، بل أن ينال تعويضاً لما يفقده من قيمة ما هو ملكه، في حالة كون التشريع قد غالى فيما يتعلق بالحق العام. " ولكن الغالب على تشريع التراث في البلاد العربية والإسلامية، أو في بعض بلدان العالم النامي هو نسبة كل موجودات التراث إلى الملكية العامة . وعلى سبيل المثال يعرِّف قانون دولة " سري لانكا " الممتلكات الثقافية بأنها " تشمل كل ما يسميه أو يقرر الوزير (المختص) بعد موافقة مجلس الوزراء استناداً إلى مسوغات دينية أو دنيوية، بأنه ذو أهمية للآثار أو لآثار ما قبل التاريخ أو للآداب والفنون والعلوم، ويندرج ضمن واحد من الأصناف التالية: [1]

-المجموعات النادرة والعينات من الحيوان والنبات والمعادن وبقايا الأجسام

-أي ممتلك ثقافي (أ) يتعلق بالتاريخ، بما فيه تاريخ العلوم والتكنولوجيا والتاريخ العسكري والاجتماعي أو (ب) بحياة القادة الوطنيين والمفكرين والعلماء والفنانين أو (ج) يتعلق بحوادث ذات أهمية وطنية

- نتائج الحفريات الأثرية أو الاكتشافات الأثرية

-عناصر تنتمي إلى معالم فنية أو تاريخية أو مواقع أثرية تم نبشها

- الملقى الأثرية التي يبلغ عمرها أكثر من مائة عام مثل النقوش الكتابية والمسكوكات والعملات والأختام المنحوتة

- المواد التي ذات فائدة أنثولوجية

[1] نفس المرجع السابق، ص 12.

– الصور واللوحات والرسومات التي نفّذت تنفيذاً كاملاً بالعمل اليدوي

–أعمال النحث والتماثيل الفنية الأصلية

– أعمال الحفر والطبع وكل ما طبع على الحجر والمعادن المهيأة

– المخطوطات النادرة والكتب القديمة والوثائق والرسومات والخرائط والمخططات والمنشورات ذات الفائدة الخاصة .

– الطوابع البريدية وما شابهها

– الأرشيفات

– قطع الأثاث التي يزيد عمرها عن مائة عام

– الآلات الموسيقية القديمة: ولو أخذنا في البلاد العربية والإسلامية كاليمن بهذا التعريف المفصل للممتلكات الثقافية الوطنية لأضفنا إليه الكثير مثل المدن والمساجد والمدارس التاريخية والمنشآت الدفاعية كالحصون والمنشآت المائية كالأفلاج والآبار القديمة، والفنون والحرف الشعبية المتواترة، والمنسوجات

والفخاريات وأدوات الزراعة وأنواع الحلي وأدوات الطعام " كالحرضات " والأخشاب المنحوتة كالمنابر والسقوف والأبواب والنوافذ وغير ذلك مما تناقله الناس وأضحى مهدداً بالانقراض. من هنا كان لابد من إصدار تشريعات واضحة وعملية . والمهم في نهاية الأمر هو تطبيق تلك التشريعات، وأهم تلك التشريعات التي ينبغي أن تصدر للحفاظ على الممتلكات الثقافية أو التراث هي– – : قانون لحماية الآثار.[1]

–قانون لحماية المخطوطات والوثائق التاريخية.

– قانون للحفاظ على الموروث الشعبي

– قانون للحفاظ على المعالم المعمارية التاريخية والمواقع التاريخية والوطنية

[1]نفس المرجع السابق، ص 13.

– قانون لحماية التراث الطبيعي وهو قانون قد تتنازع إصداره جهات عدة. هذا بالإضافة إلى المشاركة في توقيع اتفاقية " في سبل تحريم ومنع غير الشرعي من توريد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية "

رابعا: تسجيل التراث وتسمية المعالم التاريخية والمواقع الأثرية

أن من أهم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ في سبيل تطبيق القوانين المحلية في حماية التراث وحتى يمكن على ضوئها تطبيق الاتفاقيات الدولية في استعادة الممتلكات الثقافية والاستفادة منها هو تسمية الأثر وتسجيله وتوثيقه، فبدون أن يكون للأثر اسم أو بطاقة هوية، فإنه يصعب متابعة المخلفات أو السرقات أو التهريب أو معرفة الأثر والمادة التراثية المفقودة، وتسجيل المادة التراثية في السجل الوطني للتراث الثقافي هو من أقوى الأدلة لتثبيت الحيازة العامة، أو لاستعادة ما نقل بدون حق إلى ملكية أخرى في الداخل أو في الخارج، أن أسم الأثر في سجل التراث الوطني هو عنوانه وهو دليل هويته وهو أول خطوة حقيقية في طريق الحفاظ عليه. وكما يقال لا تاريخ بدون وثائق فإنه من الجائز أن يقال لا وثائق ولا شواهد تاريخية أو تراثية دون توثيق سليم في أرشيف المؤسسة التراثية التي تقوم بمهمة الحفاظ. لو طالبنا مثلاً بقطعة أثرية ثمينة اقتناها متحف بأمريكا أو أوروبا منذ عهد قريب، وكانت قد أخذت من موقع تعرض للنبش من قبل تجار الآثار من المواطنين وهُرِّبت إلى الخارج، فإنه ليس من السهل الإدّعاء أن هذه القطعة قد عُثر عليها في البلد المعني، مادامت غير مسجلة أصلاً في سجل التراث الثقافي الذي ينبغي أن يكون بمتناول المهتمين والعلماء ومنشوراً ولو بنسخ قليلة . إذ لا يكفي أن نتعرف إلى القطعة بأوصافها وسماتها المحلية، لأن بعض الآثار كما قد يقال، نقلت في الأزمان السابقة إلى مواطن أخرى غير موطنها الأصلي، وهو إدّعاء جائز وقد يسقط الحق بالتقادم. أن التراث الذي وصل إلينا من خلال شواهد مادية أو حية يحتاج إلى سجل يحقق هويته، وإلا تعرض للضياع والإتلاف ويتألف سجل التراث في العادة من نظام توثيق يحوي برامج عدة للتدوين والتحليل والمتابعة، وأهم أوليات هذا العمل هو التصوير والرسم وجمع المعلومات، أما أهم خواتمه فهو كاتلوج شامل، يسهل إعداده بالكمبيوتر اليوم، وينشر مفصلاً ومصنفاً بحسب مركبات التراث [1]. ويقوم إعداد هذا السجل عادة على معايير معينة يؤهل بموجبها المَعْلَم التاريخي أو المادة التراثية لتسميته ضمن السجل مثل : الأصالة الثقافية، القيمة الدينية، والطابع المميز للشخصية المحلية، والصلة بالأحداث التاريخية الهامة، أو بالشخصيات التاريخية، الآداء

[1] نفس المرجع السابق، ص 13.

الفني أو المعماري الرفيع، الإضافة الملحوظة إلى المعارف الثقافية، وأخيراً وليس آخراً التقادم الزمني . ولذلك فإن إغفال تسجيل ذلك المَعْلَم التراثي قد يتسبب في طمس ملمح من ملامح الشخصية المميزة لأصحابه . ولقد تسبب إغفال الأمريكان في العصور الحديثة لتسجيل تراث الأمريكيين الأصليين في طمس الكثير من ملامح هويتهم، إلا أن احتفاظ الهنود الحمر بعناصر تراثهم، وتناقله في أحيان كثيرة سراُ بينهم، كما هي الحال بالنسبة لشعائرهم الدينية، قد مكنهم من الصمود طويلاً، ليس ضد محاولات طمس هويتهم فقط، وإنما ضد محاولة إفنائهم. وهم اليوم يحاولون الحفاظ على تراثهم بأيديهم وبمعاييرهم هم، حتى لا يتعرض تراثهم للتشويه مرة أخرى، خاصة أن تركوا غيرهم يفسر تراثهم ويحدد ما ينبغي الحفاظ عليه، على أنه من المفيد أن نؤكد هنا على أن الإهتمام بإعداد سجل للتراث لا ينبغي أن يقف عند إصداره . فالسجل أداة، ولا تحصل الفائدة منه إلا باستخدامه باستمرار . هو سجل لحفظ التراث فعلاً ولكن الحفاظ كما سلف الذكر، ليس مجرد الخزن في قبو الماضي وإنما هو الاستعمال الحي من أجل الحاضر[1] .

[1] نفس المرجع السابق، ص 14

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى إجراءات الدراسة الميدانية التي اعتمدناها في دراستنا حول "الاتصال الداخلي ودوره في تحسين أداء العاملين بمكتبات المطالعة العمومية: دراسة ميدانية بالولاية ولاية تبسة"، باعتبار هذه الإجراءات حجر الزاوية في أي دراسة علمية تتصف بالدقة والموضوعية، لأنها تعطي الدراسة أهمية كبيرة من أجل الحصول على نتائج صحيحة ودقيقة، وسيتضمن هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتمثلة في تحديد المنهج المناسب للدراسة، ثم مجالات الدراسة(المكانية. الزمنية- البشرية)، وكذا مجتمع الدراسة، وصولا إلى أدوات جمع البيانات ثم تحليلها وصولا إلى النتائج.

أولا: إجراءات الدراسة:

-التعريف بمكان الدراسة:

تعريف مصلحة الأرشيف الولائية لولاية تبسة : تعتبر مصلحة الأرشيف هيئة مهمة تابعة للأمانة العامة للولاية و تشرف عليها المديرية العامة للأرشيف الوطني التابعة لأمانة رئاسة الجمهورية و هي مخصصة لحفظ الأرشيف التابعة للولاية بمختلف مصالحه وذلك بالعمل من خلال استقبال الدفعات الأرشيفية و ترتيبها تنظيمها ثم حفظها بطريقة علمية و فنية وفقا للقوانين و النصوص التنظيمية المعمول بها في مجال تسيير الأرشيف، بالإضافة إلى استقبال الباحثين و المتربصين و تقديم لهم كل المعلومات و الدعم بخصوص الأرشيف، كذلك القيام بمتابعة و مراقبة مختلف الهيئات الإدارية التابعة للولاية كالدوائر و المديريات في كيفية تسييرها للأرشيف على مستواهم لضمان السير الحسن للوثائق الأرشيفية و حمايتها و العمل على المحافظة عليه لان الأرشيف هو التاريخ و تراث الأمة و يعبر عن مدى سيرورة الإدارة و تواجدها.

1- **نشأت مصلحة الأرشيف :** أنشأت مصلحة الوثائق والمحفوظات بمقتضى المادة التاسعة من المرسوم رقم 545/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983 المتضمن تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه وعمله، وحولت إلى مكتب الوثائق والمحفوظات بموجب المرسوم رقم 30/86 المؤرخ في 18 فيفري 1986 الذي يضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها لاسيما المادة الخامسة والستون (65) منه، ثم أعيد تصنيفها إلى مصلحة بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1992/05/03 المتعلق بتنظيم مصالح الكتابة العامة للولاية

وتقع حاليا مصلحة الأرشيف داخل مقر الولاية حيث تم إنشاء مركز أرشيف كبير تابع للمصلحة ويضم عدة مكاتب (مكتب رئيس المصلحة، مكتب الحفظ، مكتب الإعلام والمساعدة، مكتب الوثائقي، مكتب البحث .

1-2/ الهيكل المكلف بالأرشيف : تحتوي مصلحة الأرشيف على:

- مكتب رئيس المصلحة
- مكتب الأمانة
- مكتب الحفظ
- مكتب الإعلام والمساعدة
- مكتب الوثائقي
- مكتب البحث
- 04 قاعات مخصصة للحفظ و مكاتب لمعالجة الوثائق الأرشيفية.
- قاعة مخصصة كمكتبة لكن لازالت لم تجهز بعد.

ثانيا: / المستخدمون المعينون بمصلحة الأرشيف

2-1/ التعداد الكلي : 13 موظف.

2-2/ التعداد المختص : "**03** "وثائقي أمين محفوظات

2-3/ التعداد الإداري : 10 موظفين .

ثالثا: قاعات الأرشيف

3-1/ 04 قاعات مخصصة لحفظ الوثائق الأرشيفية : مجهزين برفوف حديدية أعدت خصيصا لهذا الغرض طبقا للمقاييس التقنية المشترطة لعملية الحفظ، إضافة إلى توفر كل شروط التهوئة والإضاءة والأمن والحماية من الحرائق.

3-2/قاعات معالجة الأرشيف : قاعة مخصصة للتوثيق والفرز تحتوي على طاولات للفرز .

رابعا: التجهيزات

4-1/تجهيزات الأمن : تتوفر المصلحة على:

- ستة (15) مطافئ معدة للإطفاء مملوءة ببدر جاف وفقا للمقاييس المعمول بها قانونا، النوافذ محصنة بسياج حديدي.

4-2/تجهيزات العمل :

- 03 أجهزة إعلام ألـي.
- رفوف حديدية من نوع جيد .
- علب الأرشيف.
- آلة للتصوير

و سيتم تجهيز المحل بكل التجهيزات التقنية اللازمة " الميكروفيش المكروفيلم، آلات النسخ عن قريب و جهاز سكانر.

خامسا: معالجة الأرشيف

5-1/الحجم الكلي للأرشيف : 11468 علبة أرشيف = 114680متر خطي

منها 311 علبة أتلفت .

5-2/وثائق أرشيف الطور الأول : تتمثل في الوثائق الإدارية التي تجاوزت 05 سنوات مرتبة ومحفوظ على مستوى المصالح المنتجة حيث تم دفعها لمصلحة الأرشيف لحفظها .

5-3/وثائق أرشيف الطور الثاني : تتمثل في الوثائق الإدارية التي تجاوزت 10 سنوات و دخلت في العمر الثاني و مرتبة ومحفوظة على مستوى مصلحة الأرشيف الولائية حسب التنظيم المعمول به، أما طريقة الحفظ المنتهجة فهي العمودية كما أنه مصنف حسب تاريخ الدفعة

5-4/ وثائق أرشيف الطور الثالث : وتتمثل في الوثائق التي تجاوز عمرها أكثر من 30 سنة أصبحت وثائق تاريخية تتطلب العناية و الرعاية التامة في حفظها و صيانتها من التلف و من أهمها أرشيف الحقبة الاستعمارية و طبقا للمنشور رقم 07/94 المؤرخ في 02 أكتوبر 1994 المتعلق بإنقاذ أرشيف المرحلة الاستعمارية قامت المصلحة بتحويل أرشيف العهد الاستعماري المتواجد ببعض بلديات الولاية وهي : تبسة مرسط، العوينات بئر مقدم الشريعـة، والذي يشمل الفترة مابين سنة 1884إلى غاية سنة 1962، كما تم تحويل أرشيف العهد الاستعماري للمؤسسات المنمية والمتمثلة في :

- منجم الونزة : يحتوي جله على أرشيف المحاسبة.

- منجم الكويف : يحتوي على بطاقات المسار المهني للعمال.

في انتظار تحويل ما تبقى من هذا النوع من الأرشيف .

* وباعتباره ذو أهمية قصوى خصص له جناح على حدي بقاعة الحفظ لضمان حمايته، حيث يبلغ حجمه : 315. 10 متر خطي.

5-5/ حذف الأرشيف : قامت المصلحة بعدة عمليات لحذف الأرشيف والمتمثلة فيمايلي: -

أ/ حذف أرشيف صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بالتعويضات والأداءات لسنوات 1963 إلى 1986 وهذا طبقا لمراسلة المديرية العامة للأرشيف الوطني رقم 97/558 المؤرخة في 24 جوان 1997 المتضمنة الموافقة الممنوحة إلى صندوق الضمان الاجتماعي لولاية تبسة.

ب/ حذف أرشيف صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بالتعويضات والأداءات لسنتي 1987 و 1988 بناءا على الموافقة الممنوحة إلى صندوق الضمان الاجتماعي من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني.

ج/ حذف وثائق الأرشيف ذات الطابع التنظيمي وكذا المنسوخات الغير مستعملة طبقا للمنشور رقم 06/94 المؤرخ في 26 سبتمبر 1994 الخاص بحذف بعض أنواع الأرشيف الإداري .

د/ حذف أرشيف صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بالتعويضات والأداءات لسنة 1989 بناء على الموافقة الممنوحة إلى الصندوق من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني .

*- تم تبليغ مصالحكم بنسخ من محاضر الإتلاف الخاصة بالعمليات السالفة الذكر.

هـ/ تمثيل المصلحة في عملية إتلاف بعض وثائق أرشيف محكمة العوينات، مجلس قضاء تبسة بتاريخ 18 فيفري 2001، وهذا طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 جوان 1998 الذي يحدد طبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه لدى الجهات القضائية وآجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

و/ تمثيل المصلحة في عملية إتلاف بطاقات التعريف الوطنية والبطاقات الوردية التي تحتوي على أخطاء مطبعية المنظمة من طرف مديرية التنظيم والشؤون العامة بتاريخ 18 فيفري 2001.

ز/ حذف أرشيف صندوق الضمان الإجتماعي الخاص للتعويضات و الأداءات لسنة 1990 بناءا على الموافقة الممنوحة إلى الصندوق من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني.

ح/ تمثيل المصلحة في عملية إتلاف بعض وثائق أرشيف محكمة العوينات، مجلس قضاء تبسة بتاريخ 06 أكتوبر 2003، وهذا طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 جوان 1998 الذي يحدد طبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه لدى الجهات القضائية وآجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

و لازالت عملية الإتلاف متواصلة كل ما تتطلب ذلك .

5-6/دفع الأرشيف : لم تقوم مصلحة الأرشيف بأي عملية دفع للمديرية العامة للأرشيف الوطني، بل تستقبل الدفعات من مختلف المصالح طبقا للقواعد المعمول بها.

5-07/وسائل البحث : بالنسبة لوسائل البحث و استرجاع المعلومات من الوثائق الأرشيفية متنوعة منها جداول الدفع – قوائم – سجلات سجل الدفعات، سجل الوثائق المستعارة معدين من طرف موظفي المصلحة .

سادسا / البحث

6-1/عدد القراء : أكثر من 10 في الشهر.

6-2/عدد الباحثين : العدد متفاوت خلال سنة .

7- نشاطات مصلحة الأرشيف : القيام بالعيد من النشاطات المتمثلة في :

أرشيف المؤسسات المحلة : لقد أشرفت مصلحة الأرشيف بمعية بموظفيها باستقبال أرشيف المؤسسات المحلة و العمل على جمع وترتيب الوثائق المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية الولائية المحلة ووضعه في قاعات تحت إشراف المديريات الوصية.

/الأرشيف المجلد : تم تجليد الجريدة الرسمية باللغتين (العربية واللاتينية) بإمكانيات متواضعة من **سنة 1986 إلى غاية 1998.**

الزيارات التفقدية والتحسيسية :

قامت المصلحة بزيارات ميدانية لمعاينة أرشيف المجموعات المحلية ومديريات المجلس الولائي خلال الثلاثي الأخير لسنة **2004** والسداسي الأول لسنة **2005** وقد وافينا كل الجهات المعنية بالنقائص المسجلة لتداركها والتقيد بالتوصيات المعطاة من أجل حفظ جيد للوثائق ولضمان السير الحسن للأرشيف على مستوى هذه الهيئات .

تنشيط مصالح أرشيف الولاية :

طبقا للمراسلة رقم **05/526** المؤرخة في **08 أوت 2005** المتعلقة بتنشيط مصالح أرشيف الولاية والبلديات للتعريف بتاريخ بلادنا وتنفيذا للتوصيات المنبثقة عن الندوات الجهوية حول الأرشيف الخاص بالأيام التاريخية المطلوب إحياؤها والمآثر التاريخية والشخصيات الوطنية المطلوب تكريمها أجريت جلسات عمل على مستوى مقرات الدوائر بمشاركة ممثلي البلديات والعملية مازالت متواصلة .

التوعية والتحسيس :

– تعمل المصلحة وبشكل عام على توزيع كل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأرشيف إلى المؤسسات الإدارية .

– التنقل ومساعدة كل الهيئات لإجراء عمليات الجمع والترتيب وتوفير كل الشروط المناسبة لذلك .

– إرساء تقاليد فيما يخص عملية دفع الأرشيف والبحث .

– مساعدة وتوجيه المؤسسات المصفات لمعالجة أرشيفها .

التكوين والتربصات :

تستقبل المصلحة سنويا طلبة جامعيين ومتربصين قصد القيام بتربص في مجال الأرشيف والتوثيق .

تمكين موظفين من مصالح مختلفة (مجموعات محلية ومديريات المجلس الولائي) من إستفادات من فترات تكوينية على مستوى المصلحة .

أيام دراسية :

تجسيدا للبرامج المسطرة من طرف مصلحة الأرشيف، تم تنظيم يوم دراسي حول "**تسيير الأرشيف الإداري**" لفائدة ممثلوا الجماعات المحلية ومديريات المجلس الولائي وكذا بعض المؤسسات الإقتصادية وذلك يوم **23 ماي 2005** .

الملتقيات والندوات :

شاركت المصلحة في جميع الملتقيات والندوات التي أقيمت من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني .**الذاكرة الوطنية :**

تم إنشاء اللجنة الولائية للذاكرة الوطنية بموجب القرار الولائي **رقم 1067** المؤرخ في **01 أوت 2007** بغرض إعداد برنامج تسجيل الذاكرة الوطنية لولاية تبسة .

/ملاحظات عامة :

✓ **7-1/** عدم توفر الوسائل المساعدة على عمليات الحفظ الجيدة لاسيما وسائل الترميم والتصوير.

16 /الأفاق المستقبلية

✓ ضبط قوائم الوثائق الإدارية المنتجـة من طرف مختلـف القطاعات
(المركزية، ألامركزية) مع تحديد مدة الحفظ وتاريخ الحذف.

✓ نقص الكتب والمراجع المعالجة لقضايا ومواضيع الأرشيف وطرق تسييره بصفة حديثة.

✓ ضرورة استعمال الوسائل الجديدة لمسايرة تطور تسيير الأرشيف.

✓ توحيد أنماط التجهيزات في التسيير.

✓ تنظيم لقاء وطني تقييمي لنشاط العشرية السابقة.

✓ التأكيد على إنشاء مكاتب للحفظ على مستوى مديريات المجلس الولائي وكذا المجموعات المحلية.

✓ تكثيف النشاطات بخصوص تنظيم ملتقيات وطنية وأيام دراسية جهوية ودورات ولائية للتحسيس والتعريف بمدى أهمية الأرشيف.

✓ حث أجهزة و وسائل الإعلام المختلفة بضرورة التحسيس والتوعية حول أهمية الأرشيف ومكانته.

✓ إنشاء لجنة وطنية لمتابعة ومراقبة قطاع الأرشيف.

✓ مشاركة الهيئات الأرشيفية في كل المناسبات (محاضرات، معارض).

فتح المجال للموظفين الإداريين من أجل تغيير أسلاكهم إلى أسلاك الوثائقيين الأرشيفيين تدعيما لقطاع الأرشيف.

سابعا: مجالات الدراسة

أ. المجال المكاني: وهو يمثل المحيط الذي أجرينا فيه الدراسة و ينحصر في ولاية تبسة.

ب- المجال البشري: وهي الفئة التي تمسهم الدراسة والذين لهم علاقة بموضوع البحث، وهم الأفراد الذين تطبق عليهم الدراسة، وعليه فقد اقتصرت هذه الدراسة على

ج- المجال الزمني: تم إنجاز هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2022/2021 بالتحديد من بداية الموافقة على الموضوع التي كانت في 17 ماي 2022 إلى غاية اجراء مقابلة .

- منهج الدراسة:

في هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي وهو المنهج الذي أراه ملائما للمشكلة المراد دراستها في البحث، حيث قمنا بتوظيف المنهج الوصفي في الجانب النظري كما أعتمنا على التحليل في الجانب الميداني وهذا بتحليل الاستبيان.

- مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة العاملين بالولاية ولاية تبسة.

ثامنا: أدوات جمع البيانات

لتحقيق أهداف البحث وجمع البيانات، اعتمدنا في دراستنا على مقابلة كأداة لجمع المعلومات.

تعريف المقابلة:

المقابلة هو عبارة عن حوار يدور بين الباحث (المقابل) والشخص الذي تتم مقابلة (المستجيب) ويبدأ هذا الحوار بخلق علاقة وئام بينهما، ليضمن الباحث الحد الأدنى من تعاون المستجيب ثم يشرح الباحث الغرض من المقابلة وبعد أن يشعر الباحث بأن المستجيب على استعداد للتعاون يبدأ بطرح الأسئلة التي يحددها مسبقا ثم يسجل الإجابة بكلمات المستجيب.

وهناك تعريفات كثيرة للمقابلة من بينها:

لقاء يتم بين الشخص المقابل (الباحث او من ينوب عنه) الذي يقوم مجموعة من الأسئلة على الأشخاص المستجيبين، وجها لوجه يقوم الباحث أو المقابل بتسجيل الإجابات على الاستمارات.

وسيلة شفوية عادة مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات يتم خلالها فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى بسؤال. [1]

بعد أن قمنا بإجراء المقابلة التي تمت بمصلحة الأرشيف لولاية تبسة فقمنا بتحليل البيانات العامة للموظفين داخل المصلحة ويتمثل في 4 موظفين من الجنسي الذكر والأنثى، حيث يمثل عدد الإناث ثلاثة موظفات وذكر واحد ونلاحظ الاختلاف والفرق واضح بين الجنسين وقلة العنصر الرجالي بمصلحة الأرشيف ربما راجع إلى عدم الاقتحام الرجال مجال الأرشيف وذلك من خلال ماهو ملاحظ، أما فيما يتعلق بالسن فلاحظنا أنه يمثل مجموع السن عند الموظفين بين 29 – 45 سنة هذا بالنسبة لكلا الجنسين وليس هناك فارق في السن بينهما. وأخيرا المستوى التعلمي للموظفين، فنلاحظ أن كلهم من متحصلي على شهادات وتختلف من موظف لأخر، فهناك موظفين من متحصلي على شهادة ليسانس في علم المكتبات والعلوم الوثائقية وموظفين من متحصلي على شهادة تقني سامي ومن خرجي التكوين المهني والتعليم المهنيين، وهذا ما يدل على أنهم ذوي خبرة وكفاءة عالية في الوثائق والمعلومات وحول كيفية التعامل معها الوثائق ومعرفة أهميتها وقيمتها، ومعرفة كل التعليمات التي تخضع لها الوثيقة منذ وصولها إلى المصلحة إلى غاية الإطلاع عليها ومعرفة مختلف القوانين والتشريعات الخاصة بالأرشيف ومجاله. وبعد أن قمنا بمقابلة مع 04 موظفين بالمصلحة وما هو ملاحظ أن ليدهم إجابة واحدة عن مختلف أسئلة الموجهة لهم .

تحليل المقابلة:

يهدف هذا المحور إلى معرفة ما إذا كان التسيير الحالي للرصيد الوثائقي المتبع داخل مركز أرشيف ولاية تبسة مصلحة الأرشيف الولائي يتم وفق الطرق و القرارات و المعايير المتفق عليها لتسيير و معالجة الوثيقة الأرشيفية من قبل أرشفيين مختصين في المجال أم لا و كذلك بهدف معرفة نوع و كمية الرصيد الوثائقي الذي يحتويه المركز و حالته من حيث البناية الأرشيفية ومعاييرها وبنائها ونلتفت أيضا إلى عنصر الميزانية كل هذا لغرضِ استغلالها لرسم خطة مضبوطة لرقمنة أرشيف المصلحة، و سنتطرق

[1] عودة سليمان : أساسيات البحث العلمي في التربية، العلوم الإنسانية، ص 188

فيما يلي إلى أهم النتائج المتحصل عليها من خلال إجابات رئيس مصلحة أرشيف ولاية تبسة على أسئلة المقابلة و كذلك استغلال بعض المعلومات التي تحصلنا عليها عن طريق الملاحظة أثناء فترة تربصنا بمصلحة الأرشيف واحتكاكنا المباشر مع العاملين واطلاعنا الشخص ي على كل ما يتعلق بالبناية والارصدة الأرشيفية رغم قصر فترة تربصنا .

يحتوي مركز أرشيف ولاية تبسة وعلية أرشيف إداري حيث يحظى هذا النوع من الأرشيف بحصة منِ الاهتمام من قبل عمال المصلحة بسبب أهميته و قيمته إلا دارية و كثرة الطلب المتداول عليه أن أرشيف الامانة العامة يأخذ، ولكونه أيضا يستقبل أرشيف كافة المصالح التابعة للولاية تبسة الحصة الاكبر من حيث كثرة حجم الرصيد المدفوع و أهميته البارزة لعلاقته المباشرة مع الوالي، و يحتوي أيضا على 922 علبة أرشيف تاريخي، الذي لاحظنا غياب الاهتمام الجيد به على عكس الأرشيف الاداري و ذلك بسبب سرية الوثائق الموجودة به و منعهم من التعامل مع هذه الوثائق بشكل شخصي.

تتم عملية تسيير الأرشيف وفق الخطوات و العمليات المتفق عليها لتسيير الوثيقة الأرشيف ية حيث تقوم المصلحة باستقبال الدفعات التي تكون في أغلب الاحيان بدون جداول الدفع فيقوم أرشيفي المصلحة بوضع بطاقة تشخيص لبعض المدفوعات التي تكون مهمة و ساري الطلب عليها و كذلك ليتعرف على الرصيد و كل الوحدات المكونة له ليتم فيما بعد بتحرير جداول دفع خاص بكل دفعة على حدى و ينتج منه نسخ و تسلم نسخة للمصلحة الدافعة واخرى للمستقبلة رئيس مصلحة أرشيف ولاية تبسة الثالثة يحتفظ بها الأرشيف ي في سجل الدفع و هذا ما استنتجناه من حديث المبحوث معه.

أما عملية فرز الأرشيف فيتم الفرز ملف بملف، باستثناء بعض الملفات الخاصة بالسيد الوالي فيتم فرزها وثيقة بوثيقة، لكونها تحتوي على بعض العينات ذات الأهمية الكبيرة، وهذه العملية تصاحبها مباشرة عملية الحذف أو بالأحرى تنتج عنها بطريقة تلقائية، وحسب تصريح رئيس المصلحة فإن الحذف يطبق على الوثائق المكررة وكذلك على برقيات، ودعوات التهاني، والشكر التعزية وإلاعلانات فقط، وهذا يتم على يد الجهات المسؤولة بعد أخذ إذن الحذف مع احترام المدونة الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف الوطني.

من خلال إجابات رئيس المصلحة ودخولنا وملامستنا محل الأرشيف، تبين لنا أن التصنيف المتبع داخل المصلحة هو تصنيف موضوعي، وإن استصعب الأمر يصنفونه حسب الجهة الدافعة، كما أنهم يتبعون

نظام ترتيب زمني حيث يقوم المكلفون بعمليات الترتيب بترتيبها زمنيا حسب السنوات متسلسلة من الاقدم إلى الاحدث أما طرق الترميز والترقيم فإنهم يعتمدون على الحروف اللاتينية . . . . . C. B. Aفكل حرف يمثل ويعبر عن المصلحة الدافعة وهو نفس الرمز المدون في جدول الدفع ويعتمدون على الترقيم التسلسلي.

مركز أرشيف ولاية تبسة الذي يعتبر واحد من أحدث مصالح الأرشيف في الجزائر تم انشاءه بموجب القرار الوزاري سنة 9990 / 9998 وفق المعايير الدولية للبناية الأرشيف، مركز الأرشيف خصص بالدرجة الاولى لحفظ الأرشيف التاريخي ليكون مركز لِ الطالع والبحث العلمي الارشيف إلا أنه إلى لم يتم تفعيل هذا الغرض واستغل للحفظ وتسيير ومعالجة أرشيف مصلحة ولاية تبسة فقط.

و من خلال متابعتنا اليومية لاحظنا بأن المركز يتوفر على كل الشروط الواجب توفرها في مركز الارشيف لكي يؤدي الدور الخاص به و تصميمه جد مناسب و ملائم لكل عمل مخصص فيه، كما لاحظنا أن البناية تتوفر على الحماية الكافيه ألي خطر يمكن أن يتعرض لها كالسرقة أو الاتلاف و الحرائق، الرطوبة. . . . الخ أي أن كافة شروط الحفظ متوفرة.

أما فيما يخص التجهيزات فإنه يحتوي على كافة التجهيزات اللازمة ألداء أعمالهم الروتينية، كالمكاتب الطاولات، المبادئ والتجهيزات الالية و هي موضحة أكثر في الجدولين رقم 95 و 99 والمدون اعلاه هذا ما يخص مكاتب العمل. أما المخزون فإنها تحتوي على رفوف معدنية متحركة حديثة و مطابقة لكافة المعايير بها من حيث التهوية، الطول والمسافة بين الرفوف .

من خلال المقابلة مع رئيس مصلحة الارشيف وأسئلتنا حول الميزانية، تبين لنا أنه ليس هناك ميزانية خاصة بالمركز الارشيفي لكونه ال يزال يعتبر مصلحة تابعة للوالية، وميزانيته تكون ضمن ميزانية تجهيزات ومتطلبات الوالية ككل، وعند احتياجهم او اقتنائهم لبعض التجهيزات فإنهم يقومون بتقديم مراسلة إلى السيد الوالي او الامين العام للولاية وهو من يقوم بدراسة الاحتياجات وتقديمها فيما بعد.

يهدف هذا المحور إلى التعرف على مدى اندماج مصلحة أرشيف ولاية تبسة في مجال التكنولوجيا

وتطوراتها وقدراتهم على التعامل معها، من حيث التجهيزات التي يحتويها المركز وكذلك قدرة العاملين على استغلالها في مختلف المهام لتسيير الوثيقة الأرشيف، وهذا بغرض تحديد النقائص وكذلك المعرفة

ما إن كان هناك تطلعات على آخر الاساليب والتقنيات الحديثة لتسيير الأرشيف وهذا لمحاولة ضبطها و استغلالها في تحديد متطلبات مشروع رقمنة مصلحة أرشيف ولاية تبسة وفيما يلي أهم النقاط الاساسية المتوصل إليها بعد اجابات رئيس المصلحة واحتكاكنا بالموظفين بصفة شفهية مباشرة لكونه استصعب علينا توزيع استبيانات عليهم بأمر من المسؤول.

تتوفر مصلحة أرشيف الولاية على بعض متطلبات التكنولوجية الحديثة لكنها بكمية قليلة ومقتصرة على الحاسبات الالية والطابعات و بالرغم من كل التسهيلات التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة الا أنهم يستغلونها فقط في تحضير جداول الدفع وكذلك في اعداد محاضر الجرد و يستغلونها في بعض المراسلات الالكترونية فقط ومن بين العديد من التطبيقات التي يحتويها الحاسب الالي فإنهم يعتمدون على تطبيق WORED – EXEAL. أما بالنسبة لوسائط الحفظ فيعتمدون على CD – FLACH DISIQUEفي حفظ جداول الدفع المدونة ومحاضر الجرد.

لا توجد برامج تكوينية موظفي المصلحة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث أنهم يجدون صعوبة في التعامل مع أبسط الوسائل التكنولوجية، وجلهم يفضلون العمل الروتيني المعتمد على التدوين اليدوي، استنادا لقول أحد الموظفات " أنا أفضل استعمال الورقة والقلم لكون مخاطر التعامل مع التكنولوجيا أكثر من محاسنها تخوفا من أن تبذل جهدا بدون فائدة "، على عكس هذا هناك العديد من الموظفين الذين يفضلون العمل الالي ويرون أنه أحسن بكثير من الأعمال الروتينية، ولهم آمال وآفاق ونظرة مستقبلية قريبة لاندماج أكثر في ظل هذا التطور والدخول الى العالم الرقمي بحذافيره، والاستغلال التكنولوجيا على أحسن وجه وتغيير النظرة المعتادة للارشيف، و عمليات تسييره التقليدية.

لا وجود لشبكات داخل مصلحة أرشيف ولاية تبسة، الداخلية والخارجية، وهذا يعود حسب تصريحات رئيس المصلحة إلى غياب التجهيزات اللازمة لربط الحاسبات بموزع أو خادم واحد و هذا يعود إلى عدم وجود ميزانية تساعد على توفير الاحتياجات اللازمة لاعداد شبكة تربط بينهم .

تمثلت وجهة نظر رئيس المصلحة حسب تطلعاته على بعض التقنيات الحديثة الأرشيف و الأساليب الحديثة لتسييره، في أن هذه الافاق الجديدة التي فتحتها تكنولوجيا المعومات لقطاع الأرشيف وفرت، انتاجا و تسييرا و معالجة، تخزينا، استرجاعا جيدا و سهل الاستخدام، كما أنها تخلص من الاعمال الروتينية، وتقض ي على الجهد المتضاعف الذي يبدله الموظفين وِاختصارا للوقت، و أيضا تقض ي

على الكثير من عيوب العمل الارشيفي التقليدي كالبحث اليدوي على احدى الوثائق . . . . الخ، لهذا فهو له آمال وتطلعات في المستقبل القريب ويسعى لدخول عجلة التطور التكنولوجي بدءا بوضع مشروع الرقمنة بعد دراسته الموافقة عليه حيز التنفيذ.

يهدف هذا المحور إلى التعرف على وجهة نظر و تطلعات مصلحة أرشيف ولاية تبسة على أهم تجارب مشاريع الرقمنة في الولايات الاخرى التي خاضت هذه التجارب سابقا في مجال الارشيف و أهم أهدافهم من رقمنة الرصيد المتوفر داخل المصلحة، و التعرف على حجمه و ما إذا كان هناك إمكانية لوضع المشروع حيز التنفيذ على مدى القريب أم لا و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل أسئلة المحور الثالث من المقابلة .

بخصوصِ الاطلاع على التجارب السابقة في مجال مشاريع رقمنة الارشيف في الولايات الاخرى كانت إجابته بأنه تم الاطلاع على تجربة رقمنة أرشيف ولاية قسنطينة و كانت صدفة في إطار عمل ربطه بمصلحة أرشيف ولاية قسنطينة، أما بالنسبة لباقي موظفي المصلحة لم يسبق لهم و الاطلاع على هذا النوع من الارشيف الرقمي أو أي تجربة اخرى في مجال الرقمنة .

تحاول مصلحة أرشيف ولاية تبسة ضبط وتحديد خطة محددة ومدروسة من قبل مسئولي الوالية لوضع مشروع الرقمنة حيز التنفيذ في القريب العاجل،الا أنهم لحد ألان لم يتلقوا مراسلة أو أمر أو قرار رسمي من السلطات العليا للتحول الرقمي للارشيف و هو العائق الاساسي حسب نظره الذي يقف أمام التخطيط وتنفيذ المشروع.

سعى مصلحة أرشيف ولاية تبسة لرقمنة الأرشيف التاريخي الذي يبلغ عدده 922 علبة ذات أهمية تاريخية معتبرة، و هذا لهدف المحافظة على الوثيقة الأصلية التي هي في تدهور مادي بفعل العوامل الطبيعية و البشرية و نظرا لكثرة الطلب عليها، خاصة سجلات الحالة المدنية، هذا كهدف أساسي و الطالع والبحث العلمي كهدف ثانوي.

لا يملك مركز أرشيف ولاية تبسة ميزانية خاصة به، بل كما سبق القول بأن ميزانيته مرتبطة بالميزانية المخصصة للولاية ككل، لهذا ال يمكنهم الشروع في تنفيذ المشروع بدون قرار رسمي من والي الوالية يخص ذلك، ليحدد ميزانية خاصة للتكفل بالمشروع و تغطية كافة احتياجاته، كما جاء في سياق حديثه

رئيس المصلحة ، أن مصلحة أرشيف ولاية تبسة لا يمكن أن تتلقى مصادر تمويل مشتركة من أي مصلحة أخرى .

تاسعا: النتائج العامة للدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري و الميداني، و بعد تحليلنا لمحاور المقابلة و ما تناولته من أسئلة وجهت إلى رئيس مصلحة أرشيف ولاية تبسة و كذا مقابلتنا الشفهية مع موظفي المصلحة و ما لاحظناه خلال فترة التربص هناك خلصنا في النهاية إلى مجموعة من النتائج العامة تمثلت في:

يطابق مركز أرشيف ولاية تبسة المعايير ومواصفات البناية الارشيفية والمنصوص بها في المدونة الوطنية للأرشيف.

تحتوي المصلحة على رصيد أرشيفي معتبر، ذو أهمية وقيمة تاريخية كبيرة تعبر عن تراث وتاريخ ولاية تبسة تعود إلى ما قبل حقبة الاحتلال الفرنسي.

نقص في الموظفين المؤهلين في تسيير الارشيف و تنظيمه و معالجته و هذا راجع إلى غياب أرشيفيين مختصين في المجال و تسليمه إلى موظفين ذوو تخصصات ادارية و قانونية و هذا يعود إلى إهمال السلطات المعنية للارشيف و عدم الاهتمام به رغم بناية لائقة به .

لا تتم عمليات تسيير الارشيف داخل المصلحة وفق الطرق العلمية لتسيير الارشيف حيث يقومون بتسييره بطرق التقليدية تؤدى بشكل روتيني تغيب فيها العديد من عمليات التسيير العلمي الأرشيف تبدأ هذه العمليات من استقبال الدفعات و معالجتها إلى غاية ترقيمه و ترتيبه إدراجه في الرفوف الخاصة به داخل المخزن حيث تغيب فيها عمليات تكشيف واستخراج رؤوس الموضوعات و ال وجود لعملية الوصف الارشيفي وفقا لمعايير المحددة.

تحتوي المصلحة على وسائل بحث منتجة بها، غير أنها ال تطابق المواصفات و المعايير المتفق عليها في مجال الارشيف باستثناء جدول الدفع، و هي مقتصرة على وسائل بحث داخلية تقليدية تتمثل في جداول الدفع، سجلات و محاضر الجرد، بطاقات التشخيص.

يتوفر المركز على عدد البأس به من التجهيزات الالية الحديثة إلا أنها غير كافية لرقمنة ألا الارصدة الارشيفية المتوفرة، فهم يستغلونها في القيام بالاعمال الروتينية كتدوين جداول الدفع سجلات الجرد . . الخ.

عدم توفر ميزانية مخصصة بمصلحة الارشيف و هذا ما ادى إلى عدم التخطيط وتبني مشروع الرقمنة بالرغم من الرغبة الكبيرة في تنفيذه من قبل مسؤولي المصلحة.

تعمل المصلحة جاهدة على مواكبة التطورات التي تعرفها التكنولوجيا الحديثة في تسيير الأرشيف بالرغم من النقص الكثير في الامكنيات التكنولوجية .

ندرج مشروع رقمنة أرشيف ولاية تبسة ضمن قائمة المشاريع للتنفيذ في المستقبل القريب.

من بين أبرز الاهداف و الدوافع التي يسعى رئيس مصلحة أرشيف ولاية تبسة لتحقيقها من خلال مشروع الرقمنة، هو لحفظ وتخزين الوثائق التاريخية التي يراها بانها تعبر عن تاريخ وتراث ولاية تبسة ككل، وكذلك من أجل تحسين طرق وأساليب تسييره و عصرنتها.

مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

وعليه نجد الفرضية الأولى القائلة : يهتم الموروث المحلي التبسي بجمع الارشيف الولائي لولاية تبسة.

محققة .

أما الفرضية الثانية القائلة : يعد الموروث المحلي التبسي صعوبات في حفظ وجمع أرشيف الولاية.

محققة .

الخاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا والتي كانت حول ما وصلت إليه عملية الإطلاع على دور الأرشيف في حماية الموروث المحلي بالمؤسسات وما يسمح به القانون من الإطلاع عليه من حدود تبين لأهم شروط الواجب توفرها للإطلاع سواء بالنسبة للباحث أو الوثائق والتي جرت بمصلحة الأرشيف لولاية تبسة ورغم كل ما تصدره مؤسسات الأرشيف الوطني من نصوص قانونية ومراسيم والتي تسمح بفتح الأرشيف للإطلاع عليه من طرف الباحثين، إلا أنه وللأرشيف هناك مشاكل تعرقل عملية الإطلاع وهذا راجع إلى طبيعة الوثيقة الأرشيفية أو قوانين تنظيمية تضعها مصالح الأرشيف لحماية رصيدها وهذا يترك غموض كبيرة. فسواء كانت العراقيل ناتجة عن طبيعة الوثيقة أو قوانين تضعها المؤسسة فإن الباحث لم يصل بعد إلى حرية التي يريد في الإطلاع على وثائق التي يريدها ودون تعريض المؤسسة لأي مشكل .

أسئلة المقابلة :

بيانات الشخصية:

الجنس

السن

المستوى التعليمي

- هل تحتوي المصلحة على الرصيد الوثائقي ؟

- هل تحتوي المصلحة على رصيد أرشيفي وموروث ضخم؟

- ما هي أدوات البحث المتوفرة بالمصلحة، وهل يوجد وسائل بحث إلكترونية ؟

- هل توجد وسائل بحث خاصة بالإداريين والباحثين ؟ وما هي ؟

- فيما تكمن معرفة ما إذا كان التسيير الحالي للرصيد الوثائقي والموروث المحلي المتبع داخل مركز أرشيف ولاية تبسة؟

- كيف تتم عملية فرز الموروث المحلي و الأرشيف بولاية تبسة ؟

- هل توجد شبكات داخل مصلحة أرشيف ولاية تبسة؟

- هل تتوفر مصلحة أرشيف الولاية على بعض متطلبات التكنولوجية الحديثة في جمع الموروث المحلي ؟

- هل لمركز أرشيف ولاية تبسة ميزانية خاصة؟

- هل تجد صعوبات في جمع وحفظ الموروث المحلي التبسي ؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا: القواميس والمعاجم :

01/ سيد، حسب الله، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، مج: 1، 2001.
02/ شعبان عبد العزيز خليفة. المعجم الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 1999 .

ثانيا : الكتب:

01/ أبو شريخ، شاهر ديب. دراسات في علوم المكتبات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000 .
02 / برناوي، محمد علي : المصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: عالم الكتب. مج 3، ع2، 1982.
03 /بوضياف، أحمد. الجريمة التأديبية للموظف العام في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 .
04/ السيد، محمد إبراهيم. تنظيم الوثائق: نظم التكشيف والإختزان والإسترجاع الهجائي. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993
05/ التميمي، عبد الجليل. أعمال ندوة خبراء العرب. تونس: المعهد الوطني للتوثيق، 1984 .
06/ حاصد، أبو الفتوح. تنظيم المعلومات الصحفية في الأرشيف والمكتبات. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 2009.

07/ حمد يس، نجلاء، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، . 1950

08/ الخولي، جمال. الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993.
شعبان عبد العزيز، خليفة. دائرة المعارف العربية في علوم المكتبات.
09/ عامر إبراهيم، قندليجي. مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الإنترنت. عمان : دار الفكر، 2000 .
10/ علي ميلاد، سلوي. الأرشيف ماهيته وإدارته. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976 .

11/ عليان، ربحي مصطفى. . مقدمة في علم المكتبات والمعلومات. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1999

12/ عليوة محمد، عودة. إدارة وتوثيق المعلومات الأرشفية جوانبها النظرية والتطبيقية والعملية. عمان: دار زهران، 2001.

13/ عمر، أحمد. أساسيات علم المكتبات والمعلومات. عمان: دار الشروق، 1997

14/ قبيسي، محمد. علم التوثيق والتقنية الحديثة. ط. . 2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1991 .

15/ محمد، الشويفات. الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة. مج. 1999، 22 . ص. 2002.

16/ المدادحة، أحمد نافع: الخدمات المكتبية والمعلوماتية للمستفيدين. عمان: المعتز للنشر والتوزيع، 2007

17/ همشري، عمر، أحمد عليان. المصغرات الفيلمية في أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات. عمان: الرؤى العصرية، 1996

المذكرات :

01/ بوقفة، نادية. تقييم فعالية مصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة في تلبية حاجيات المستفيدين الجامعيين من خدماتها. رسالة ماجستير جامعة قسنطينة: قسم علم المكتبات، 2001.

02/ علي إبراهيم، عبد اللطيف. إعداد الأرشيفي في البلاد العربية: أعمال ندوة خبراء العرب من أجل التخطيط لتطوير. الأرشيف في البلاد العربية. تونس: المعهد العالي للتوثيق،ع. 1984

المجلات :

01/ محمد الصالح، نابتي. مراكز الأرشيف ودورها في نشر المعلومات: الواقع الوطني. مجلة المكتبات والمعلومات. جامعة قسنطينة: قسم علم المكتبات. مج. 2، ع. 2003، 1 .

02/ مؤسسة الأرشيف الوطني. همزة وصل. نشرية داخلية. الجزائر: منشورات مديرية الأرشيف الوطني، 2004 ع. 1.

المراجع باللغة الأجنبية :

Association des archives francaises. Manuel d'archivistique. Paris: direction des archivesfrancaise ,1970.

Durand-evaro,francis. Guide pratique à l'usage de l'archiviste documentaliste. Paris: voisier1999.

الملخص

يلعب المورث المحلي دورا هاما ويعتبر الذاكرة الجماعية للأمة والمرآة العاكسة لها .

وقد تناولت الدراسة الاطلاع على الأرشيف والموروث المحلي لولاية تبسة فجاءت هذه الدراسه للوقوف علي مدى قدرة هذه المصلحة في تسيير والإطلاع على الوثائق التي تحتويها من خلال توفير كل الامكانيات والتوجيهات من أجل الاستغلال الأمثل والتعرف على اهم الصعوبات التي تواجهها ولاية تبسة في جمع الموروث المحلي.

الكلمات المفتاحية . الأرشيف. الموروث المحلي . ولاية تبسة دراسة ميدانية

Summary

The local gene plays an important role and is considered the collective memory of the nation and its mirror.

The study dealt with access to the archive and the local heritage of the state of Tebessa. This study came to determine the extent of the ability of this department to manage and view the documents it contains by providing all possibilities and directions for optimal exploitation and identifying the most important difficulties that the state of Tebessa faces in collecting the local heritage.

key words . archives. local heritage. Tebessa, a field study